

مجدى حسين
يكتب من السجن
الكوارث الاقتصادية
في عهد مبارك

مجدي حسين

يكتب من السجن

الكوارث الاقتصادية في عهدمبارك

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

٩٤ ش عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٢٧٥٢٧٩٤ - فاكس: ٢٢٧٥٢٧٣٥
٦ أ شارع جواد حسني - ت: ٢٣٩٣٠١٦٧
www.darelfikrelarabi.com
info@darelfikrelarabi.com

٩٦٢, ٣٣٠ مجدى حسين.

م ج ك و الكوارث الاقتصـادية في عهد مبارك/ مجـدى حسين.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

١٢٠ص؛ ٢٠ سم.

تدمك: ٩٧٧-١٠-٢٦٩٥-X.

١- مصر - الأحوال الاقتصـادية. ٢- مصر - تاريخ - العصر الحديث - حسني مبارك (١٩٨١ -). أ- العنوان.

جمع إلكترونى وطباعة



التنفيذ الفنى

حسن الشريف

إهداء

❀ ❀ ❀

إلى روح عمي عادل حسين ....

المعلم والأستاذ والصديق....

❀ ❀ ❀

مقدمة

كانت هذه الرسائل الاقتصادية النوع الثالث من الرسائل التي قررت أن أبعثها من علبتى الإسمنتية في عنبر التجربة بسجن المرج، بنفس الطريقة ، أي رسالة أسبوعية لا أكتبها إلا بعد التأكد من عبور الرسالة السابقة لأسوار السجن . وقد كان دافعي لكتابتها مختلفا عن دوافعي لكتابة رسائل الإيمان والتاريخ ، فقد كتبتها بدافع الواجب ! فأنا أحب كتابة الخواطر الإيمانية خاصة في السجن ، وأستمتع بقراءة التاريخ والكتابة عنه ، ولكنني لا أحب كثيرا الكتابة الاقتصادية رغم دراستي للاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وفي بيتي! فالكتابة في الاقتصاد جافة لا يحبها كاتبها (وهذه مشاعري الخاصة!) ولا قارئوها عادة ! ولكنها ضرورية لفهم ما يجري في هذا المجال الحيوي من حياة البشر والمجتمعات . وقد كفانى مئونة الكتابة فى الاقتصاد فى السابق ، أستاذي وصديقي الأثير إلى قلبي عادل حسين ، ولكن إرادة الله شاءت أن يرحل عن عالمنا فى أوائل عام ٢٠٠٠ ففقدت بذلك نعم

المعين والسند والصديق والمعلم . وباعتباره: أكثر علما مني عموما ، وفي الاقتصاد خصوصا ، فقد ركنت إلى كتاباته في الأمور الاقتصادية سواء في الكتب أو في جريدة الشعب. وفي السجن عندما كنت وحيدًا بدون أي نوع من البشر معظم اليوم ، فقد كانت فرصة للتأمل فى الكثير من الأمور. ولاحظت أن جماعتي (حزب العمل) لا يوجد فيها كاتب اقتصادي بل لا يوجد محرر اقتصادي في موقع العمل على الإنترنت ! لذلك قررت سد هذه الثغرة بروح الواجب وليس بروح المتعة التي أجدها أثناء كتابتي للرسائل الأخرى، خاصة وأن الكتابة الاقتصادية تحتاج لمجهود ذهني أكبر بالنسبة لي. لذلك استعنت بالله وبدأت هذه السلسلة في وقت متأخر من سجني. وقد استهدفت منها تبسيط الأمور الاقتصادية للقارئ غير المتخصص ، وعرضها بصورة سلسة قدر الإمكان ، وبصورة تربط بين ما هو اقتصادي وما هو أخلاقي وسياسي واجتماعي، فمن الخطأ الشائع تناول الأمور الاقتصادية بمعزل عن كل هذه الإطارات .

وقد استهدفت هذه الرسائل بشكل خاص التعرض لكوارث عهد الطاغية (مبارك) من خلال بعض الأمثلة والوقائع الصارخة التي تنشر في الصحف التي تردني بالإضافة لبعض المراجع ، والتي تحملت أيضا زوجتي المجاهدة د. نجلاء القليوبي عناء شرائها وحملها لي. كما اهتمت الرسائل بالحديث عن بعض النماذج المشرقة للشعوب الأخرى كتركيا والبرازيل ، وذلك لعقد مقارنة بينها وبين بؤس أوضاعنا ، ولتوضيح أن

الخلاص من حكم الطاغية (مبارك) ضرورة حياة . كما تعرضت لبعض أوضاع الاقتصاد الدولي.

وأحسب أن هذه الرسائل تلقي الضوء الآن بعد انتصار الثورة الشعبية المجيدة (٢٥ يناير ٢٠١١) على ملامح النهضة الاقتصادية المرجوة والتي نحسبها اليوم في متناول الشعب.

وهذه الرسائل انقطعت بدورها مع الأسف بسبب انتهاء فترة حبسي!! ، ولكن آمل أن يوفقني الله في الاهتداء إلى كاتب اقتصادي يعبر عن رؤى حزب العمل المتميزة في المجال الاقتصادي، حتى أتفرغ للكتابة في المجالات الأخرى الأقرب إلى رغباتي.

إن الاقتصاد هو عصب الحياة وقد اهتم الإسلام كثيرا بالأمور الاقتصادية ووضع لها ضوابطها بل وضع منهجا عاما للتعامل معها، وقد فصلت ذلك في دراسات أخرى.

مجدي أحمد حسين

القاهرة في ١٦ مارس ٢٠١١



(١) مشروع الألف قرية بين الجد والهزل

لقد احترت في أهل الحكم، فهل هم يجهلون ألف باء علم الاقتصاد؟ أم أنهم يعلمون ويتعمدون التهريج والممارسات المسرحية لأنهم غارقون في الفساد ويودون أن يظهروا أمام الناس أنهم يعملون بجدية من أجلهم؟ ويبدو أن الحقيقة مزيج من كل ذلك.

أقول ذلك بمناسبة ما يسمى بمشروع الألف قرية الذي طرحه جمال مبارك وتبنته الحكومة، وهم يتذكرونه أحيانا وينسونه أحيانا أخرى، وهذا طبيعي لأنها فكرة فاشلة ككثير من أفكارهم الفاشلة (كمشروع توشكى). وتقوم فكرة مشروع الألف قرية، على استنهاض أحوال أفقر ألف قرية في مصر. منذ عدة شهور قال نظيف في حديث تلفزيوني إنه لا يمكن استنهاض ألف قرية مرة واحدة، ولذلك فقد بدأنا بـ ١٠٠ قرية، وأن هذا المشروع سيستغرق عدة سنوات. فإذا كان يقصد ٥ سنوات فهذا يعني أن المشروع سيستغرق ٥٠ سنة، وهذا كلام فارغ لأنه لا يوجد مشروع يستمر ٥٠ سنة!

قد يكون المقصود من هذا المشروع مجرد تلميع جمال مبارك، حيث يذهب لبعض هذه القرى ويأخذ صورا مع الفلاحين. ولكن فكرة المشروع لا علاقة لها بعلم الاقتصاد، ولا بالتجارب التنموية الجادة للشعوب. فالمقصود بتنمية الألف قرية هو تزويدها بالخدمات

التي تنقصها. وهي فكرة تسير على خط مستقيم ضد أي فكر اقتصادي رشيد. فقد قامت التجارب التنموية في الشرق والغرب على أساس فكرة القطاعات القائدة، وأن تنمية هذا القطاعات يكون بمنزلة القاطرة التي تشد القطار كله إلى الأمام. أما توجيه الطاقات لأكثر القطاعات تخلفا فسيعني توجيه الأموال بصورة غير رشيدة، وكأنك ترميها في البالوعة فلا يستفيد الاقتصاد ككل، ولا حتى القطاعات المتخلفة تستفيد كثيرا. فماذا لو سار المشروع إلى نهايته وتم تزويد ألف قرية بالخدمات الناقصة فيها، بينما لا يوجد بها عمل إنتاجي. لاحظ أن معظم هذه القرى (أكثر من ٧٠٠) في الصعيد، ومشكلة الصعيد الأساسية هو النقص الفادح في المشروعات الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى شيوع الفقر وارتفاع نسبة البطالة إلى الحد الأقصى.

ومفهوم القطاعات القائدة والرائدة يعني قطاعا إنتاجيا محددا، وقد يعني أيضا تمركزا جغرافيا في مكان محدد. وأشهر مثال لذلك في التجربة الصينية، فالمعروف أن المنطقة الساحلية الشرقية هي القائدة في عملية التنمية، وأنها تشد وراءها المناطق الغربية، ويشعر سكان الشرق بهذا التقدم (حوالي مليار نسمة). بينما يتأخر عنهم سكان الغرب (من٥٠٠-٦٠٠ مليون) ولكن بركات النمو في الشرق تعم تدريجيا في اتجاه الغرب، فشرق الصين هو الذي يجذب غرب الصين تدريجيا للأمام، ويتقدم الاقتصاد الصيني ككل بكل مؤشرات التنمية. والمسألة

ليست في مجرد التمركز الجغرافي رغم أهمية ذلك من الناحية الاقتصادية (كالوجود بالقرب من الساحل وسهولة الاستيراد والتصدير عبر الموانئ.. الخ) ولكن أيضا في تمركز الاستثمارات في القطاع الصناعي، ثم في قطاع التكنولوجيا الفائقة. فالتنمية لابد أن تقوم على قاعدة التركيز ثم الانتشار، ولا يمكن أن تقوم على أساس الاستثمار المتساوي تماما، وفي كل الأماكن وكل القطاعات، لأن هذا غير ممكن عمليا. المهم أن تكون القطاعات القائدة مرتبطة بالاقتصاد الداخلي حتى تضخ وفوراتها إلى الأماكن الأكثر احتياجا، ولا تكون مجرد قطاع منفصل ومتصل بالعالم الخارجي فحسب. ويؤدي نجاح القطاعات الرائدة إلى زيادة إيرادات وميزانية الدولة بحيث تستطيع أن تحول مزيدا من المشروعات الإنتاجية والخدمية في المناطق الأكثر فقرا. أما إذا أخذت موارد الدولة معظمها أو كلها إلى المناطق الأكثر فقرا فسينهار الاقتصاد ككل. وهذا هو السبب في الحديث عن ١٠٠ قرية بدلا من ١٠٠٠، لأن ميزانية الدولة يمكن أن تضيع في هذا المشروع بدون أي عائد ملموس. فإذا افترضنا جدلا أنه تم إنشاء أحسن مدارس ومستشفيات ومجارٍ في الألف قرية، فستظل هذه القرى طاردة للسكان بسبب البطالة، سيظل الصعيد طاردا للسكان إلى القاهرة وبحري، وستظل القاهرة وبحري رغم توفر الخدمات طاردة للسكان إلى قاع البحر المتوسط أو الشواطئ الأوروبية. تصل التقديرات الرسمية إلى نزوح ٨ مليون مصري للخارج، أي ١٠٪ من السكان، وهي نسبة غير مسبوقة في التاريخ.

وفي مقابل هذا المشروع الفاشل الذي يحتاج ٥٠ سنة، ننظر إلى تجربة البرازيل التي ركزت على نمو الإنتاج فتمكنت خلال (٥ سنوات) لا ٨٠ سنة: فمبارك يحكمنا منذ ٣٠ سنة + ٥٠ سنة لتطوير ألف قرية = ٨٠ سنة، والحقيقة فإن هذا النظام يحكمنا منذ عام ١٩٧٥(نظام الانفتاح) = ٨٥ سنة. تمكنت البرازيل خلال ٥ سنوات في زيادة الحد الأدنى للأجور (وليس المتوسط) من ألف إلى ٤ آلاف دولار، وتحسنت أحوال ٣٠ مليون من السكان الأكثر فقرا.

زيادة الإنتاج والإنتاجية هي مفتاح الحل، وهذا يحتاج لحكم رشيد يركز على تطوير القطاعات القائدة للاقتصاد، ولكن الحكم الحالي مشغول بتحطيم هذه القطاعات تحديدا: كزراعة القطن وصناعة النسيج دون إنشاء قطاعات رائدة بديلة. وسنعود لكل هذه الموضوعات، ولكننا نؤكد الآن أن مشروع الألف قرية هزل في موطن الجد، وإضاعة مليارات أخرى كمليارات توشكى فيها لا طائل من ورائه.

***

(٢) ميزانية الدولة لا تسمح برفع الأجور

تعود حاكم البلاد أن يقول منذ ٣٠ سنة (أجيب لكم منين)، ويعدد بنود الميزانية ليثبت عدم إمكانية رفع الأجور والمرتبات بصورة مجزية توازي الارتفاع الكبير المتواصل في الأسعار. وهكذا قال في خطابه الأخير أول مايو، وقد فصل هذا الموقف رشيد وزير الصناعة والتجارة في أحاديث متوالية للتلفزيون، فقال إن إيرادات الدولة ٢٢٥ مليار جنيه، والمرتبات ٩٠ مليار، والدعم ١٠٠ مليار وهكذا انتهت الميزانية!! وطبعا لم يتعرض لا هو ولا المذيع لحكاية الصناديق الخاصة التي بلغت مواردها (تريليون وربع تريليون!!). وقال إن الحل هو زيادة الإنتاج والإنتاجية (وهو ما ورد في خطاب أول مايو) وهم جميعا يتجاهلون أن زيادة الإنتاج والإنتاجية (المقصود بزيادة الإنتاج ظهور وحدات جديدة، والإنتاجية زيادة منتج الوحدات الإنتاجية القائمة بالفعل) هذه الزيادة مسئولية الحكومة وليست مسألة غيبية أو متروكة للشعب كما يفهم من كلامهم. وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية الرشيدة (نسبة للرشد لا للوزير رشيد!) التي تشجع الإنتاج والمنتجين، وأيضا زيادة الإنتاجية مسئولية الحكومة لأنها مرتبطة باستخدام وسائل تكنولوجية أرقى، وآلات أحدث، ودورات تدريبية للعمال، وانضباط في العمل، وضرب الفساد الذي يلتهم الأرباح، ووجود حوافز للعمال ليزيدوا من إنتاجيتهم. وهذا الكلام لا ينصب على الجهات الحكومية أو ما تبقى من

القطاع العام فحسب، فالسياسات الاقتصادية تستهدف الارتفاع بكفاءة القطاع الخاص أيضا، بالقوانين التي تحارب الفساد وتضع حدا عادلا للأجور، (وهذا يحدث في الدول الرأسمالية) وبالقرارات والتشريعات التي تحفز القطاع الخاص في اتجاه محدد، وأيضا من خلال التنسيق المباشر بين الحكومة ورأس المال الخاص من خلال مجالس عليا للاستثمار (كما حدث في التجارب الآسيوية).

وبالتالي فإن موارد الدولة ليست معطى غيبيا، ولكنها حصيلة كفاءة وجدية وصلاح الحكومة، فلا يجوز أن تقول إنه ليس معي إلا ٢٢٥ مليار جنيه، وذلك بعد ٣٠ سنة في الحكم، فأنت كنظام مسئول عن هذا التدني الفاحش في إيرادات الدولة، بعدم مقاومة التهرب الضريبي للكبار، وبحكاية الصناديق الخاصة الترليونية التي تؤكد أن الحكومة لديها ثروات أكثر من الميزانية بأكثر من ٤ أمثال. وأن هذه الموارد كان يتعين أن توظف في رفع مستوى الخدمات ورفع أجور العاملين بالدولة، ورفع مستوى الخدمات بحيث يفيد ويغذي الاستثمار الخاص، فالاقتصاد كله دائرة واحدة متكاملة تصب في بعضها البعض. ولكن السياسات الاقتصادية الفاشلة والفاسدة، جعلت الاستثمار في المجالات غير الإنتاجية أكثر ربحا كالمتاجرة والتلاعب في بيع أراضي الدولة، واستيراد الكماليات والتفاهات التي تملأ الأسواق وتصدير المواد الخام بدلا من تصنيعها.. إلخ.

والبلاد التي انطلقت إلى آفاق التقدم فعلت حكوماتها ما نطالب به، وهو الاهتمام بالإنتاج والإنتاجية، فهي لم تمتلك أدوات سحرية، وشعوبها ليست أذكى من شعبنا! وتحدثنا في الرسالة السابقة عن تجربة البرازيل في مضاعفة الحد الأدنى للأجور ٤ مرات خلال أقل من ٥ سنوات!! ونضيف اليوم أن مصر وكوريا الجنوبية كانتا متساويتين من حيث معدل النمو في الخمسينيات من القرن الماضي، أما الآن فأصبح متوسط دخل الفرد في كوريا الجنوبية ٢٨ ألف دولار سنويا مقارنة بألف دولار في مصر. والعجيب أن الوزير رشيد ما يزال يتحدث عن آثار الحروب التي مرت بها مصر في تأخرنا الاقتصادي رغم أن هذه الحروب انتهت منذ ٣٧ سنة!! كما أن التدمير الذي تعرضت له كوريا في الخمسينيات أشد بما لا يقاس بما تعرضت له مصر في الحروب مع إسرائيل، فكوريا سويت بالأرض، والحرب المدمرة بين أمريكا وقسم من الكوريتين كانت طاحنة ضد الصين وقسم آخر من الكوريتين، وقد غطت الحرب كل الأراضي الكورية، وتبادل الطرفان احتلال أراضي الطرف الآخر عدة مرات، وهو ما انتهى إلى تقسيم البلاد إلى شمال وجنوب. أما في مصر فإن التدمير كان متركزا في السويس والإسماعيلية، وهذا أمر يسير بالنسبة لما حدث في كوريا. وتركيا مثال آخر؛ ففي عهد العدالة والتنمية وهو أقصر بكثير من عهد مبارك، بل كانت تركيا في التسعينيات- من القرن الماضي تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة وانهيار خطير في عملتها، في عهد العدالة

والتنمية وصلت صادرات تركيا إلى ١٢٠ مليار دولار مقابل ١٩ مليار دولار لمصر، مع ملاحظة أن صادرات تركيا من السلع الصناعية، أما معظم صادرات مصر فهي من المواد الخام! وعلى رأسها البترول والغاز. كذلك وصلت صادرات فيتنام (التي سويت بالأرض خلال العدوان الأمريكي في الستينيات من القرن الماضي) إلى ٦٨ مليار دولار. وفي كل هذه النماذج لم تقم الشعوب من تلقاء نفسها بزيادة الإنتاج ورفع كفاءته وزيادة الإنتاجية، ولكن من خلال السياسات التي انتهجتها هذه الحكومات (على خلاف بين طبيعتها) في مجال تشجيع الإنتاج والإنتاجية. وهذه ليست أموراً غيبية، ولكنها معلومة لكل من يريد أن يعلم، فكوريا الجنوبية مثلا استثمرت في رفع مستوى التعليم (ونحن نعاني من انهيار التعليم، وفي ميزانية هذا العام تم تخفيض ميزانية التعليم).! ومن ضمن ما نعلمه من التجربة التركية أنها حاربت الفساد بحزم، وأن هذا أدى إلى وفورات مالية كبيرة للمجتمع والدولة، ونعلم أن حكومة كوريا الجنوبية عقدت صفقة في بداية انطلاقتها مع رجال الأعمال الفاسدين، على أساس العفو عنهم في جرائم الفساد المالي مقابل توظيف أموالهم في مشروعات إنتاجية نافعة!! ونرى الحكومة التركية تحطم الحدود حولها وتلغي التأشيرات وتمهد الطريق للمستثمرين الأتراك كي يغزوا الأسواق المجاورة بعقد الاتفاقات مع الحكومات الأخرى، وأن الصناعات التركية على درجة من الجودة بحيث يمكن أن تدخل في المنافسة العالمية، والجودة

ليست مسألة متروكة للقطاع الخاص، فهناك قوانين تلزمها بذلك في كافة النظم والتجارب الرأسمالية. فالحكومة تظل هي القائد والمدبر والمخطط للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن سقوط اقتصادنا إلى المرتبة ١٢٠ في العالم هو مسئولية النظام الفاشل الذي يحكمنا من ٣٥ سنة، منذ إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي الفاشلة عام ١٩٧٥. وهذا هو حصاد حكم مبارك المسئول عن ٣٠ سنة منها!!

***

(٣) دور الدولة أساسي في عملية التنمية

أنهينا الرسالة السابقة بالحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في كافة الدول المسماة رأسمالية، وأشرنا إلى أن أحد معالم النهضة الاقتصادية الآسيوية والأمريكية اللاتينية هو دور الدولة في قيادة عملية التنمية. وتعاني بلادنا من حملة تجهيل واسعة يشنها الإعلام والمسئولون بأن بلادنا انتقلت إلى الاقتصاد الحر وأن هذا شيء إيجابي نظرا لانهيار التجارب الاشتراكية (الشيوعية) وأنه ليس أمامنا من سبيل إلا مواصلة هذا الطريق. وهذا نوع من استغفال الأمة عن علم أو عن جهل لا فرق فالنتيجة واحدة. أما الحقيقة فإن الاقتصاد الحر الذي يرفع الشعار الشهير باللغة الفرنسية «Laissez Faire Laissez Passer» أي (دعه يعمل.. دعه يمر) أي الحرية المطلقة لرأس المال بدون تدخل الدولة، هذا الشعار الشهير أصبح من الماضي حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، والتي ما تزال مستمرة ولم تنته كما يتصور البعض، ولكنها تنتقل من مكان لآخر، وبؤرتها الآن في اليونان والبرتغال والاتحاد الأوروبي عموما، وهي الأزمة التي استدعت تدخلا سافرا للدولة، ووصل إلى حد التأميم أو مشاركة الدولة في شركات القطاع الخاص. نقول حتى قبل هذه الأزمة فإن شعار (دعه يعمل.. دعه يمر) كان قد أصبح من تراث الماضي، فهو يعكس مرحلة بداية نهوض الرأسمالية في غرب أوروبا خاصة في بريطانيا ثم في الولايات المتحدة، حيث كانت القوى الرأسمالية

(البرجوازية) البازغة تفعل كل شيء تريده، وتقوم بكل شيء حتى إقامة ومد خطوط السكك الحديدية خدمة لمشروعاتها، وكانت الدولة لا تزال ضعيفة. ولكن منذ عدة عقود فإن الدولة في البلاد الرأسمالية لها دور قيادي وحاسم في توجيه الاستثمارات والمشاركة المباشرة في الإنتاج والخدمات ووضع السياسات الموجهة للعملية الاقتصادية، وأصبح لديها أدوات قوية لإدارة الاقتصاد والتأثير فيه، كالبنك المركزي والعديد من الأدوات الأخرى. وبالتالي فإن انهيار التجربة الشيوعية لم يكن لصالح العودة مرة أخرى للنظريات الرأسمالية الفجة. ولكن ما يهمنا الآن الإشارة إلى أن التجارب التنموية الناجحة في آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية قد ارتبطت جميعا بظاهرة مشتركة، وهي دور الدولة الفعال في إدارة التنمية، بوجود هيئة تخطيط استراتيجي لبرامج التنمية، وتضم هذه الهيئة من يمثل السلطة التنفيذية (الحكومة) - القطاع الخاص - النقابات العمالية.

وقد أشار الباحث المصري معتز بالله عبد الفتاح إلى معلومات تفصيلية مهمة في هذا الصدد. ففي ماليزيا التي تخرجت من قطاع التخلف إلى قطاع التقدم والتنمية بين عامي ١٩٦٥ - ٢٠٠٥ أنشأت وحدة التخطيط الاقتصادي من ١٥ شخصا نصفهم كانوا من العقول الماليزية المهاجرة (لاحظ أن الدولة المصرية متخصصة في تطفيش كل العقول المصرية للخارج ولا تستعين بهم إلا في مناسبات إعلامية أو

مهرجانية!! كاستضافة زويل والباز في برامج تليفزيونية!!) وشيلي وكوريا الجنوبية وسنغافورة وموريشيوس وتايوان وبوتسوانا والرأس الأخضر ناهيك عن الصين والهند والبرازيل قد قامت بالشيء نفسه.

وهذه الهيئة أو اللجنة أو المجلس تضم أعلى كفاءات وخبرات البلد من الناحية العلمية في مختلف التخصصات الأساسية ويرتبطون بممثلي السلطة التنفيذية، والقطاع الخاص، والنقابات العمالية، حتى يرتبط ما هو نظري بما هو عملي، وحتى يرتبط ما هو سياسي بما هو اقتصادي، وحتى ترتبط التنمية بالتوازن الاجتماعي (النقابات العمالية) وحتى ترتبط أنشطة القطاع الخاص بأهداف الدولة القومية، فتضمن الدولة له الأرباح ولكن في إطار خطة عامة تفيد البلاد. وهذه الهيئة مهمتها التفكير على مدار اليوم والأسبوع، ويرفعون تقارير أو توصيات عملية للحكومة. وهذه الهيئة تكون على اتصال مباشر برئيس الدولة كل أسبوع على الأقل، حتى تتحول أفكارها إلى قرارات ومشروعات على الأرض. وهذا أكثر فائدة من قيام رئيس الدولة بزيارات ميدانية لافتتاح كوبري أو محطة مجارٍ كما يحدث في مصر.

وهذا المجلس أو الهيئة هو حالة وسط بين لجنة التخطيط المركزي في النظم الشيوعية، واللجنة الاستشارية، فتوصياته ومشروعاته غالبا ما تكون ملزمة، ولكن من خلال التفاعل مع الأطراف كلها: الحكومة –

النقابات، أي الأطراف التنفيذية والشعبية المعنية. هذه نظم تعمل بجد وتأخذ الدنيا بجدية، ونحن لدينا حكام يهرجون وينهبون، وليس لدينا هيئة مماثلة للتخطيط المركزي الجاد. أما ما يسمى لجنة السياسات في الحزب الوطني، فهو عملية اختطاف لاقتصاد البلاد لصالح حفنة من رجال الأعمال لتحقيق مصالحهم الشخصية، والانحناء الدائم والمطلق أمام طلبات الغرب في المجال الاقتصادي، لأنهم بالأساس مرتبطون بالغرب كموظفين سابقين في البنوك والشركات الأجنبية، وكوكلاء لها، وسيطرة هؤلاء على المجموعة الوزارية الاقتصادية أمر لا مثيل له في البلاد الرأسمالية!

من البلاد التي اتبعت نهج التخطيط الاقتصادي بالأسلوب المشار إليه آنفا «بتسوانا» وأغلب قراء هذه الرسالة لم يسمعوا عنها بالطبع. وكانت أفقر دولة في العالم عام ١٩٦٦، والآن هي الدولة الأفريقية الأولى في مؤشرات التنمية، حيث متوسط القدرة الشرائية لمواطنيها ضعف متوسط القدرة الشرائية للمصريين. وهذا المثال مهم، لأن المسئولين عندنا قد يقولون كيف تقارنون بيننا وبين الهند والصين وهما دولتان كبيرتان حجما وسكانا (رغم أنهم يضيقون بعدد المصريين)، مصر لم تعد على الخريطة الاقتصادية من أصغر دولة في العالم (بتسوانا) حتى أكبر دولة في عدد السكان (الصين)!

* * *

(٤) أزمة الغرب الاقتصادية لم تنته.. ولن تنتهي!

الأزمة الاقتصادية الغربية تدخل عامها الثالث، والإجراءات التي اتخذت لوقف انهيار كبرى المصارف والشركات الأمريكية لا تعني أن الأزمة قد تم تجاوزها، لأن هذه الإجراءات استهدفت وقف الانهيار الشامل دون علاج جذور الأزمة. وتشير مؤشرات الاقتصاد الأمريكي في أواسط عام ٢٠١٠، إلى استمرار تراجع إقراض الشركات الصغيرة وازدياد طلبات الإفلاس بنسبة ١٥٪ بالمقارنة بعام ٢٠٠٩ ووصل عددها إلى حوالي ١٣٤ ألف دعوى قضائية للإفلاس في شهر مايو ٢٠١٠ وحده، ويبلغ عددها منذ بداية العام ٦٦٠ ألف دعوى إفلاس. وما قيل عن تحسن مؤشرات البطالة ثبت أنه غير صحيح، فالوظائف الجديدة معظمها مؤقت وغير مضمون. وينتقل مركز الأزمة من أمريكا إلى أوروبا، ليس في اليونان والبرتغال والمجر فحسب، بل في العديد من الدول الأوروبية الأساسية.

وطريقة الإعلام الغربي والمحلي التابع في بلادنا، تجعل الناس لا تفهم حقيقة الأزمة، بإغراق الناس بالأرقام وتصريحات متفائلة لمسئولي الغرب! والحقيقة أن جوهر الأزمة ببساطة هو تراجع التفوق الاقتصادي الأمريكي والغربي والياباني، وأن الأزمة عندهم أساسا وليست أزمة عالمية، بدليل استمرار مؤشرات النمو في روسيا والهند والصين والبرازيل

وتركيا وأغلب اقتصادات آسيا. ويرجع التراجع الاقتصادي الأمريكي إلى أن المجتمع (الدولة والشعب) ينفقون بأكثر مما ينتجون، حرصا على استمرار مستوى الرخاء، ومن هنا يتم اللجوء للاستدانة، والسقوط في بئر الاستدانة يدفع أي اقتصاد إلى طريق مسدود.

وقد انتقل هذا المرض الأمريكي (الإنفاق بأكثر من الإنتاج وحل الفجوة بالمزيد من الاستدانة) انتقل هذا المرض لأوروبا، واليابان، وهى أكثر اقتصادات آسيا ارتهانا بأمريكا، فبلغت نسبة الدين العام لليابان نحو ٧٠٠٪ من الإيرادات الضريبية السنوية. وهو ما يعني دفع مجمل الضرائب لسبع سنوات للوفاء بأقساط الدين. وفي الولايات المتحدة النسبة ٣٠٠٪، وألمانيا ٢٠٠٪، وتعاني بريطانيا وأسبانيا من أوضاع مماثلة. وهذه الأوضاع لا يمكن الخلاص منها إلا بسياسات حازمة على مدار عقد أو عقدين من الزمان للتقشف في الإنفاق على مستوى الأفراد - والشركات - والدولة، وهذا ما تحاول أن تفعله الآن اليونان والبرتغال وأسبانيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ولكن الشعوب الغربية لا تستجيب لهذه السياسات وتثور ضدها بتظاهرات آخذة في التعاظم، لسببين:

١- أن هذه الشعوب تعودت على مستوى معين من الرفاهية ولا تقبل بالتراجع عنه بل تسعى لزيادته.

٢- أن هذه الشعوب تدرك أن التقشف لا يمس حياة كبار القوم.

وقد كشفت خطة الإنقاذ الأمريكية لحالة الانهيار خلال عام ٢٠٠٩ أن معظم أموال الإنقاذ التي ضختها الدولة للشركات والبنوك، قد استخدمت في الحفاظ على الرواتب العالية لكبار المديرين فيها!

وقد كان جزء معتبر من رفاهية الغرب يعود إلى الهيمنة على ثروات وأسواق العالم، والعلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، أما الآن فإن تزايد عدد الدول الخارجة عن طوع الغرب وأمريكا، أصبح يؤثر على حجم الأموال التي اعتاد الغرب أن ينهبها من الشرق والجنوب. وفرق كبير بين المعاملات الاقتصادية التجارية الندية، وبين عمليات الاستيلاء والنهب. إن معظم البشرية لم تعد في موقع العبيد، بل لقد تحررت بالفعل معظم القارة الآسيوية من الهيمنة التقليدية للغرب، وتحرر معظم قارة أمريكا اللاتينية من علاقات العبودية القديمة مع أمريكا، وبالمعنى الحرفي فإن الوطن العربي وأفريقيا هما المكانان المتبقيان لهيمنة أمريكية وغربية واسعة النطاق، بل إن حكام العرب يلعبون دورا تاريخيا (بالمعنى السلبي) في مد العمر الافتراضي للهيمنة الأمريكية في العالم، بخضوعهم (ومعهم نفطهم وثرواتهم) للإرادة السامية الأمريكية العليا، وحتى في أفريقيا فإن النفوذ الصيني يتعاظم وينافس بجدية النفوذ الغربي والأمريكي، وليس الأمر كذلك في البلاد العربية. إذن كثير من الدول التي كانت تتحرك (بالريموت كنترول) من واشنطن منذ عقد

أو عقدين من الزمان، أصبحت تتعامل مع أمريكا بندية غير عادية، (تركيا والبرازيل كمثال)، وبالتالي لم تعد واشنطن قادرة على الاغتراف من ثروات الأمم بدون حساب، وقد انعكس ذلك على موارد الدولة وأرباح الشركات.

وفي العلاقات الاقتصادية المتكافئة لا تنفعك إلا قوة اقتصادك ووفرة إنتاجك، لذلك نجد أمريكا تعاني من عجز تجاري مع الصين، ثم تحولت الصين إلى أكبر دائن لأمريكا. وبعد فشل استخدام الجيش الأمريكي لإطالة عمر الإمبراطورية الأمريكية كما حدث في العراق وأفغانستان، فإن العودة لسياسة البوارج الحربية لم تعد مطروحة. ولم يعد لأمريكا من سبيل إلا التفاوض بأدب، وأن تتحلى بصورة إجبارية بـ «التواضع» وهي تتعامل اقتصاديا مع معظم دول العالم. أما النهب الاستعماري التقليدي لثروات الأمم فلم يعد مستمرا إلا مع الدول النفطية العربية، وثرواتهم المستولى عليها فعليا في بنوك الغرب، وصفقات السلاح الوهمية التي تعقد لاسترداد ما دفعه الغرب ثمنا للنفط!

في كلمة: الغرب وأمريكا إلى تراجع - آسيا إلى صعود تتبعها أمريكا اللاتينية - ومصر والوطن العربي خارج الخريطة الاقتصادية للعالم.

***

(٥) تدمير الصناعة كان المهمة الأساسية لنظام مبارك

الصناعة هي الحل، شعار عام يصلح لكل اقتصاديات الدنيا، ولكنه ضروري بشكل خاص للدول الكبرى، والدول المحورية المتوسطة القوة كمصر. الصناعة شعار الاقتصاد منذ القرن التاسع عشر ثم العشرين، والدول التي لم تدخل الصناعة فهي على هامش التاريخ أو خارجه. وأخيرا دخل العالم مرحلة ما بعد الصناعة، والمقصود الصناعة الفائقة التكنولوجيا في إشارة للإنتاج الذي يعتمد على الروبوت (الإنسان الآلي) وفي إشارة للصناعة الإلكترونية. والمقصود بدخول عالم الصناعة أن تنتج وتصنع بنفسك، ولا تكون مجرد مستهلك لصناعة الآخرين، وربما لن تنتج كل شيء، ولكن تتخصص في بعض المجالات وتبرع فيها، وتعطي أولوية لإنتاج السلع الضرورية. ثم تتبادل المنتجات مع الدول الأخرى.

من الأمر المثير للعجب أن تسمع رئيس الوزراء (نظيف) يتحدث في حديث تليفزيوني عن إنجازات حكومته، فيتحدث عن انتشار الكمبيوتر والإنترنت في مصر، وأن هناك ١٧ مليون مستخدم للإنترنت، بل هو أمر مثير للسخرية والضحك، كالقول بأن هناك تليفزيون وراديو في كل بيت، فهذا مجرد استهلاك تقبل عليه كل شعوب العالم (المنتجة والمستهلكة) ولا يعكس أي تقدم اقتصادي أو حضاري، فالإنترنت

منتشر الآن في أعماق الغابات الأفريقية، ومستخدمو الإنترنت يعدون بالمليارات الآن. والسؤال الذي يجب أن يطرحه نظيف على نفسه: ما علاقة مصر بالصناعة الإلكترونية، التي تشعبت وأصبحت بها تخصصات كثيرة، وكل اقتصاد ناهض يبحث له عن قطعة أكبر في هذه الكعكة. إن علاقة مصر بالصناعة الإلكترونية قريبة جدا من الصفر، ومعظمها عمليات تركيب لأجهزة التليفزيون.

إذن لا توجد دولة محترمة (كبيرة أو متوسطة) يمكن أن تنهض اقتصاديا بعيدا عن الصناعة. وعندما نضطر لهذا القول البديهي فهو يوضح إلى أي درك أسفل أخذنا هذا النظام.

وهناك بلاد صغيرة الحجم والدور، وبعيدة عن الصراعات الإقليمية والدولية، يمكن أن تعيش على القطاع الزراعي، شريطة أن تبرع فيه، وتحقق نجاحات كبرى في التصدير، وهذا ليس عيبا. وتجربة «بوتسوانا» التي أشرنا إليها في رسالة سابقة، اعتمدت على قطاع اللحوم كقطاع قائد للاقتصاد، وهذا أمر لا بأس به، وقد تعتمد إحدى جزر المحيط الهادي على القطاع السياحي أو صيد الأسماك.. إلخ.

ولكن دولة بحجم ووزن مصر لا يمكن في أوائل القرن الواحد والعشرين، أن تكون خارج عالم الصناعة وما بعد الصناعة؛ لأن امتلاك زمام الاقتصاد (والصناعة هي قلب الاقتصاد) ضروري لترسيخ قوة بلد

يعيش في عين العواصف الإقليمية والدولية.وهو مهيأ بطبيعته لدور قائد في منطقته على الأقل، ولديه تكتل سكاني كبير، ووجود سوق طبيعي كبير (٨٥ مليون) أهم مرتكز للنمو الصناعي، لأنه سوق كبير مضمون لتصريف المنتجات. ودراسات التجارب التنموية في الهند والصين والبرازيل تؤكد أن السوق المحلي كان أهم دافع للنمو الصناعي ولا يقل عن التصدير، وهذا من أهم أسباب استيعاب هذه الاقتصادات لصدمة الأزمة الاقتصادية الغربية الأخيرة. ولكن لدينا حكومة ترى أن زيادة عدد السكان كارثة، وسبب كل المشاكل، بل يفسرون بها فشلهم وخيبتهم في التنمية الاقتصادية. باختصار شديد فإن أزمتنا الاقتصادية تعود بالأساس إلى أن النظام قد أدار ظهره للقطاعات الإنتاجية وعلى رأسها الصناعة، واعتمد على إيرادات قطاعات غير إنتاجية: دخل القناة - تحويلات المصريين في الخارج - السياحة - تصدير البترول والغاز، بل لقد كانت مهمة نظام مبارك على مدار عقود هي تدمير الصناعة المصرية التي نشأت في الحقبة الناصرية كامتداد للنهضة الصناعية قبل ١٩٥٢ التي قادها في البداية طلعت حرب. وما يتحدث به المسئولون أحيانا عن افتتاح مئات من المصانع الجديدة، محاولة يائسة لإخفاء جريمتهم الكبرى فى تدمير الصناعة المصرية. فالمسألة ليست بالعدد، فسياسة الخصخصة أدت إلى تدمير القلاع الصناعية الأساسية في البلاد كمنطقة حلوان. أما المصانع الجديدة فما هي إلا مصانع لتركيب وتجميع منتجات أجنبية،

دون أن يضيف ذلك أي خبرة حقيقية للاقتصاد الوطني، كمصانع السيارات التي تجمع مكوناتها في مصر تفاديا للضرائب الجمركية! وحتى مصانع المنتجات الغذائية والاستهلاكية: كمعجون الأسنان - الصابون - الحلويات، ما هي إلا توكيلات لشركات أجنبية، حيث يأتي المكون الأساسي للسلعة essence من الشركة الأم وتتم العملية النهائية على أرض مصر للهروب من الجمارك، والاستفادة من رخص العمالة، وأيضا لتوفير مصاريف النقل، حيث تكون هذه المصانع داخل السوق المصري. عندما أنشئت شركة الحديد والصلب منذ أكثر من نصف قرن في مصر كان ذلك فتحا كبيرا، ولكن شريطة أن يستخدم إنتاج الشركة في تصنيع السيارات والآلات، أو ما يسمى الصناعة الثقيلة، ولكن رشيد وزير الصناعة الحالي يعتبر الأسمدة والأسمنت والزجاج وحديد التسليح، صناعة ثقيلةَ! وهذا هو اعتراف عضو لجنة السياسات د. سمير رضوان أن الصين وغيرها من الدول الصاعدة (يستخدمون الحديد في صناعة سيارات ومحركات وماكينات التصنيع وغيرها كثير ونحن في مصر ننتج الحديد ونبيعه أسياخا)!! ويقول الفريق حمدي هيبة رئيس الهيئة العربية للتصنيع إن (بعض المنتجات لم تشهد تغيرا أو تطورا منذ نحو ربع قرن. الأمر الذي يثير الأسى والحزن).

إن حاكم البلاد تعامل مع السياحة باعتبارها القطاع القائد للاقتصاد المصري، وهذه مهزلة بكل المعايير الاقتصادية، لأن حتى البلاد

التي تفوقت علينا في مجال السياحة كأسبانيا وإيطاليا وتركيا، فإنها تعتمد أساسا على قطاعاتها الصناعية. عندما كنت في جولة مع مبارك لمنطقة توشكى انتهت الجولة بزيارة معبد أبي سنبل، حيث وقف مبارك كالعادة لأخذ صور فوتوغرافية مع السياح، وهذا ما لا يفعله حكام تركيا الذين تحقق بلادهم من السياحة ٣٠ مليار دولار سنويا، وهو ما يمثل نصف دخل الدولة المصرية من كل القطاعات!! ورغم كل هذا الاهتمام الرئاسي بالسياحة والسائحين فإن الدكتور سمير رضوان يقول أيضا: (إن الخدمة الفندقية في مصر تصنف على أنها من أسوأ المستويات بين دول العالم)!

* * *

(٦) تركيا تفضح إفلاس نظام مبارك

في المجال الاقتصادي أيضا!

يتحدث مسئولو نظام مبارك كل يوم في الأوضاع الاقتصادية، ويطالبون الناس بالصبر لأن النظام بدأ يسير على الطريق الصحيح (الاقتصاد الحر) وأن النتائج ستكون باهرة قريبا، بل إن ما تحقق من إنجازات ليس بالقليل!! خاصة في مجال البنية التحتية!

ويتناسى هؤلاء أننا أمام تجربة عمرها ٣٠ سنة هي عمر حكم مبارك، بل إن ما يسمى الحزب الوطني الحاكم يحكمنا منذ عام ١٩٧٦ تحت اسم حزب مصر الذي سرعان ما تحول تحت رئاسة السادات إلى الوطني الديمقراطي، وكان مبارك نائب رئيس الحزب منذ ١٩٧٥، أي أننا أمام ٣٥ سنة أو ٤٠ سنة إذا بدأنا العد منذ تولي السادات الحكم ١٩٧٠. فالطاقم الحاكم هو هو لم يتغير، ورؤية الانفتاح على الغرب وضرب الاقتصاد الوطني بدأت على الأقل منذ ورقة أكتوبر التي صدرت عام ١٩٧٥. إن هؤلاء لا يدركون أنه لم تعد هناك إمكانية لإعطائهم مزيدا من الفرص لكي يبرهنوا على شطارتهم في الاقتصاد أو التنمية!.

تجربة العدالة والتنمية في تركيا قصيرة للغاية، وبدأت عام ٢٠٠٢، أي منذ ٨ سنوات فقط، أي ما يساوي دورة وربع دورة من حكم مبارك

المديد. وما حققته تركيا خلال هذه الفترة الوجيزة من المفترض أن يخرس الألسنة الكاذبة والمتبجحة في نظام مبارك.

آخر تقرير اقتصادي عالمي أكد أن تركيا حققت المعدل الثالث في النمو على مستوى العالم بعد الصين والهند. وعندما تسلم حزب أردوجان الحكم منذ ٨ سنوات كانت تركيا على شفا الإفلاس، وتعاني من انهيار العملة التركية. ما الحل السحري الذي لجأ إليه حزب العدالة والتنمية؟! لا حلول سحرية ولا شيء، كان برنامجهم الأول ليس إقامة مشروعات قومية، أو بنية تحتية، بل محاربة الفساد، ومحاربة الفساد تؤدي إلى توفير المليارات والتريليونات! بينما نحن في مصر عائمون على بحيرة فساد وصلت إلى تريليون وربع تريليون (صناديق خاصة تابعة للوزراء ورؤساء الهيئات العامة) وسرقة ٢,٥ مليون فدان من الأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة، وتحويلها إلى بناء المنتجعات، والأرقام الفلكية تتوالى! عندما تولى حزب العدالة والتنمية كان متوسط دخل الفرد ٢٥٠٠ دولار سنويا، وبعد ٣ سنوات فقط ارتفع متوسط دخل الفرد إلى ٧ آلاف دولار سنويا، أي في عام ٢٠٠٦، وهذا كنتيجة مباشرة لمحاربة الفساد. أما في عام ٢٠١٠ فقد ارتفع متوسط دخل الفرد التركي إلى ١١ ألف دولار سنويا (وكانت الحكومة قد وعدت بـ ١٠ آلاف دولار فقط!) واستقر معدل النمو عند ٧٪، وهو معدل حقيقي لا المعدلات المزورة التي تعلن عنها حكومة مصر. وبلغ الناتج المحلي التركي ٧٢٩ مليار دولار. وتحصل تركيا

من النقل رسوما وضرائب بـ ٥ , ١ مليار دولار من خلال ١٥٦ ميناء (كم ميناء لدى مصر؟!) وتملك نحو ٩٠٠ سفينة تنقل أكثر من ١١ مليون طن من البضائع سنويا (تعاني مصر من انهيار شبه كامل في أسطولها التجاري) والسياسة الخارجية للحكومة هي بلدوزر الاقتصاد التركي، وتفتح أمامه الطريق بإلغاء تأشيرات الدخول وعقد الاتفاقات مع الحكومات المجاورة. وأخيرا تم توقيع اتفاق بين تركيا وسوريا ولبنان والأردن بإلغاء تأشيرات الدخول لرعايا هذه الدول، وإنشاء مجلس تعاون رباعي رفيع المستوى، وإقامة منطقة حرة لتنقل الأشخاص والسلع. وهناك اتفاق مماثل مع ليبيا. والاقتصاد القوي (في هذه الحالة: تركيا) هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقات أكثر من غيره.

وهناك اتفاقات موازية أخرى مع إيران، حيث تحصل تركيا (وهي بلد غير بترولي) على خُمس احتياجاتها من الغاز الطبيعي من إيران. وبإمكان الإيرانيين السفر إلى تركيا من دون تأشيرة سفر، وكذلك العراقيين والروس والجورجيين. ويسافر أكثر من مليون إيراني إلى تركيا لقضاء عطلات سنوية، أو يمرون بتركيا في رحلات برية في اتجاه سوريا. وتولت شركة تركية بناء المطار الرئيسي في طهران. وبالمناسبة فإن مطار القاهرة الجديد من أعمال شركة تركية.

نحن أمام غول تركي صغير (بالمقارنة بالغول الصيني الكبير) يزحف في كل مكان، ويبني المصانع في عشرات الدول (كمصانع الأجهزة الكهربائية).

ووفقا للمؤشرات الدولية توضع تركيا الآن في المركز الـ ١٧ على مستوى العالم (مصر في المركز ١٢٠ ولا توجد أي دولة مهمة بعدها!!) وتقع تركيا في الترتيب بين النرويج والسويد، وتأتي قبل السعودية النفطية.

هذا حصاد ٨ سنوات من الجد والجدية.. من نظافة اليد.. من تشجيع العمليات الإنتاجية وإعطائها الحوافز، من إدارة اقتصاد وطني على أساس استقلالي، وليس على أساس تعليمات صندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية. وما وصلت إليه مصر هو حصيلة بيع أصول مصر، وبيع الموارد الطبيعية، وتفكيك القلاع الصناعية بدعوى الخصخصة وسيطرة رجال أعمال فاسدين على الحكم وتوليهم لاقتصاد البلاد، ليحولوا مصر كلها إلى عزبة خاصة ويبيعوا الأراضي لأنفسهم، والمشروعات لأنفسهم، وشركاتهم وأقربائهم، وتنشر هذه العقود، فلا يخجل أحد، ثم يقولون عن أحد هذه العقود (جزيرة آمون) إن مبارك ألغى العقد بين الوزير ونفسه، ثم يتحول هذا الموقف الجزئي إلى إنجاز عظيم، بينما هذا العقد أقل من ١٪ من الكوارث المماثلة، ثم ألا يعرف مبارك أن تعيين رجل أعمال وزيرا للإسكان هو خطيئة ومخالفة للدستور؟! ألم يكن إبراهيم سليمان من قبل رجل أعمال؟! ألم يكن مبارك يعلم أن منصور وزير النقل ابن خالة المغربي؟! كيف يمكن بهذه العصابة أن نلحق بتركيا؟!

***

(٧) قضايا حملتنا ضد يوسف والي

ما زالت مثارة في المحاكم الأمريكية!

رغم مرور أكثر من ١٢ عاما على حملتنا الصحفية الشهيرة في جريدة حزب العمل (الشعب) المطبوعة، ضد سياسات يوسف والي الزراعية، ورغم مرور سنوات على حبسي مع زملائي بالجريدة أكثر من عام بتهمة السب والقذف في حق أمين عام الحزب الحاكم ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، إلا أن تداعيات ما نشرنا عنه ما تزال تدوي في الواقع المصري: أزمة زراعة القمح، والتخلي عن المحاصيل الإستراتيجية، والتوسع في الفواكه، واستخدام مبيدات مسرطنة، لأن وزير الزراعة الحالي يتابع نفس السياسات، إلا أن قضايا هذه الحملة الصحفية وصلت إلى المحاكم الأمريكية، بصدور حكم تاريخي يمنع زراعة السلع الزراعية المهندسة وراثيا. وكانت هذه المسألة من أهم محاور الحملة ضد والي، واتهمنا البعض بأننا ضد التقدم العلمي، فقد حكم قاضي فيدرالي أمريكي بوقف زراعة البنجر المعدل وراثيا في الولايات المتحدة إلى حين استكمال تقويم أثرها في البيئة من قبل وزارة الزراعة الأمريكية، ويحظر الحكم الذي أصدره القاضي «جيفري وايت» من محكمة سان فرانسيسكو الفيدرالية أي زراعات جديدة للبنجر المعدل وراثيا الذي يشكل ٩٠٪ من الإنتاج الأمريكي من المحصول. ووفقا لتقديرات الخبراء يتطلب التقويم أكثر من سنتين، مما

قد يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنتاج. وأتى حكم القاضي ضد شركة مونسانتو الأمريكية (محتكرة إنتاج السلع الوراثية) التي كتبنا ضدها كثيرا في جريدة الشعب! وذلك إثر دعوة جماعية تقدمت بها جهات مناهضة للزراعات المعدلة وراثيا. لكن القاضي سمح بجني محاصيل البنجر المزروعة حاليا. ويشكل إنتاج السكر من البنجر نصف إنتاج الولايات المتحدة ويأتي النصف الآخر من قصب السكر.

وقد شعرت أن هذا الحكم صدر لصالحي شخصيا ولصالح حزب العمل، فرغم أن قاضينا (عبد السلام جمعة) المتخصص في القضايا السياسية الحساسة لم يعط أي انتباه للجهد العلمي في حملتنا ضد وزارة الزراعة، ولم يلق بالا لمخاطر السلع المهندسة وراثيا، ها هي محكمة أمريكية تأخذ بنفس الرؤية التي دافعنا عنها. وكنا قد حذرنا من استيراد وزارة الزراعة سلعاً زراعية مهندسة وراثيا من إسرائيل والولايات المتحدة. وأشرنا إلى بحوث علمية عديدة تشير إلى احتمالات متزايدة لمخاطر بيئية وصحية من استخدام هذه التقاوي أو السلع، كتقاوي الفواكه والخضر من إسرائيل، وشراء القمح والذرة من الولايات المتحدة. وقد ترجمت مجموعات معاونة لي في كتاباتي نماذج من هذه الأبحاث العلمية، وقدمناها ضمن المستندات للمحكمة، ونشرنا عن هذا الموضوع بتوسع خلال الحملة الصحفية التي استمرت أكثر من عام.

وباختصار فإن أسلوب تطوير السلع الزراعية بالهندسة الوراثية، يعني التلاعب في جيناتها الوراثية، وليس مجرد عمليات التهجين التي

عرفتها الزراعة عبر التاريخ. فالتهجين هو تعديل في داخل نفس المملكة الزراعية، أما التعديل الوراثي فيعني أحيانا استخدام صفات وراثية من المملكة الحيوانية، وزرعها في جينات زراعية، وهو تلاعب في قوانين الطبيعة يمكن أن يؤدي إلى كوارث بيئية وصحية (كنشر السرطان) وقد تضمنت هذه الأبحاث وقائع عن حالات محددة من هذه الكوارث حدثت بالفعل في أماكن مختلفة من العالم. وقد أصبح الموقف العلمي المرجح أن للهندسة الوراثية أضرارا غير محسوبة بعد، ولابد من إخضاعها للمزيد من الدراسات قبل تعميمها جماهيريا من خلال الإنتاج الزراعي الموسع.

وكان الاتحاد الأوروبي أقرب إلى هذا الموقف في كافة المنتديات الدولية، بينما الولايات المتحدة مع الهندسة الوراثية باعتبارها أصبحت مصلحة اقتصادية أمريكية خاصة في مجال الصادرات الزراعية. والمعروف أن الهندسة الوراثية تساهم في زيادة إنتاجية الفدان. ولا أعتقد أن هذا الحكم سيفسح الطريق لإنهاء هذه المخاطر بسهولة، فلا شك أن الشركات المحتكرة ستقود معارك ضارية لمنع تحول هذا الحكم إلى بداية النهاية. ولكن الأمر الملفت للانتباه أن الحقيقة تظل أقوى من الأكذوبة، وأن الحقيقة أكبر من كل الطغاة والطغيان، وأنها ستنتصر في كل مكان في العالم، والمسألة مجرد مسألة وقت ومثابرة.

***

(٨) لقد عادوا بنا إلى عهد ما قبل طلعت حرب!

انقطاع الكهرباء على نطاق واسع وعلى مدى أكثر من شهر، أضاء وكشف عن الحقيقة، ليس في مجال أكذوبة إنجازات البنية التحتية فحسب، ولكن أساسا في مجال اكتشاف كيف عاد بنا نظام مبارك عشرات السنين إلى الوراء، وحوّل مصر إلى مجرد بلد متخلف يبيع المواد الأولية ويستورد السلع الصناعية، وهي صفقة خاسرة ماليا لأن أسعار المواد الأولية متدنية بالمقارنة بأسعار السلع الصناعية، والأهم من ذلك أن هذا الوضع يكرس مسألة تقسيم العمل الدولي لصالح قوى الغرب المهيمنة، فالكبار يتخصصون في الصناعة المتطورة، والصغار (كمصر) يتخصصون في تصدير المواد الأولية لإنعاش الصناعة في البلاد الغربية، ثم استعادة هذه المواد الأولية في صورة سلع صناعية، وهي معادلة تضمن التخلف الحضاري للبلاد المصدرة للمواد الأولية إلى أجل غير مسمى، وبقدر استمرار هذه المعادلة. والعجيب في الأمر أن مصر تجاوزت هذه المرحلة، أي أن تكون مجرد مزرعة قطن لمصانع النسيج البريطانية، وانطلقت في آفاق التصنيع حتى في ظل الاحتلال البريطاني، على يد الرائد الكبير طلعت حرب الذي أجاد استغلال ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث تراجعت الطاقة الصناعية البريطانية والقدرة على التصدير. ثم كانت الموجة الصناعية الثانية في عهد عبد الناصر.

والعجيب أن عشرات البلاد الأفريقية والآسيوية تجاوزت وضع المصدر للمواد الأولية، وتحولت لتكون دولاً منتجة، بل برع بعضها في الإنتاج الصناعي (انظر كيف تحولت ماليزيا من مزرعة مطاط إلى عاشر دولة صناعية خلال عشرين عاما (١٩٨١-٢٠٠٠) وهي في نفس زمن أول عشرين سنة من حكم مبارك).

ووفقا لآخر معلومات صادرة عن البنك المركزي المصري فإن صادرات مصر ٢٤ مليار دولار والواردات ٤٩ مليار دولار والعجز ٢٥ مليار دولار.

صادرات ٢٤ مليار دولار رقم تافه في عالم الاقتصادات النامية، ولكن البيانات الرسمية تغفل عادة تركيبة هذه الصادارات، ذلك أن معظمها مواد أولية: بترول (زيت وغاز) - قطن وسلع زراعية ومواد أولية أخرى كالفوسفات والرمال البيضاء.

في عهد عبد الناصر كانت توجد بعض الشركات الأمريكية والغربية في مجال البحث عن البترول وإنتاجه، ولعدم رضاء الغرب عن النظام فقد كانت الاكتشافات محدودة. أما في عهد السادات وحتى الآن فإن اكتشافات الشركات الغربية في تزايد مستمر. وهذا يؤكد أن هذه السلعة الإستراتيجية يجب أن تكون تحت السيطرة الوطنية، لأن الشركات البترولية العالمية تخضع للإستراتيجية العليا لبلدانها، وليست

شركات تعمل بالمنطق البسيط للبحث عن الربح. وتجربة السودان تكشف هذا، ففي بداية عهد الإنقاذ اكتشفت الحكومة السودانية أن الشركة البريطانية العاملة في مجال البترول لديها ما يؤكد وجود كميات كبيرة من البترول إلا أنها لا تقوم باستخراجه. وقامت الحكومة السودانية بجهد جبار لنزع الامتيازات من الشركة البريطانية والبحث عن شركاء آخرين، ووجدت ضالتها في الصين وماليزيا، وهو الأمر الذي انتهى في النهاية لكشوف بترولية ضخمة وإقامة أطول خط أنابيب بترول في أفريقيا. والمثير للأسف أن مصر تراكمت لديها خبرات وطنية في مجال صناعة البترول عبر عشرات السنين، وكان يتعين على الأقل إطلاق يد الشركة الوطنية (قطاع عام) في إنتاج البترول في خليج السويس باعتبار أنه منطقة مضمونة، ومعروف أنها تمثل حوضا بتروليا ولا توجد مخاطر كبيرة في عمليات البحث والتنقيب. ولكننا سلمنا القطاع البترولي عموما للشركات الأجنبية، وهو وضع يجعل لهذه الشركات سطوة وسلطة في اتخاذ القرار، هذا بالإضافة لحالة التبعية العامة للبلاد للولايات المتحدة. وخلال عهدي السادات ومبارك (٤٠ سنة) تم استخراج كميات هائلة من البترول (زيت وغاز) وتم استهلاك معظمها في التصدير، وكانت تمثل إمكانية - ولا تزال - للقيام بصحوة صناعية كبرى، وهي نظرة قصيرة المدى للحصول على عملات أجنبية، لأن تحويل البترول إلى صناعات، سيؤدي في النهاية لتصدير جزء من الإنتاج الصناعي مما يعود

بعملات أجنبية أكبر! وحتى في الجزء المستهلك محليا فإن معظمه يتجه للاستهلاك المنزلي كما هو حال الكهرباء، وكانت الحكومة سعيدة بذلك (ونحن معها!!) لأن الكهرباء دخلت كل بيت تقريبا، عظيم ولكنكم لم تضعوا حسابا للصناعة والتوسع فيها. (أدى انقطاع الكهرباء الأخير إلى خسائر بـ ٥٥ مليون جنيه في مصنعين فقط: الألمونيوم والحديد والصلب) واهتمت الحكومة بإدخال الغاز الطبيعي للمنازل بالتوازي مع التصدير ولم تعمل حسابا للصناعة والتوسع فيها، بل هي اتجهت إلى التصدير قبل تغطية وتوصيل الغاز الطبيعي لكل المحافظات، ولذلك فإن بعض الصناعات الآن تطلب السماح لها باستيراد الغاز الطبيعي من الخارج. بل وصل الأمر إلى أن لجنة الطاقة العليا اجتمعت ووافقت من حيث المبدأ على الاستيراد من العراق وقطر. وفي هذا الإطار خرجت نكتة تقول إن مصر ستستورد الغاز الطبيعي المصري الذي تصدره لإسرائيل من إسرائيل ولكن بأسعار أعلى!! والمثير للضحك المأسوي فعلا أن وزارة البترول أصدرت بيانات رسمية لنفي النكتة وقالت إن الأنابيب التي تصدر الغاز لإسرائيل غير صالحة للقيام بضخ عكسي!! كذلك فإن استيراد البوتاجاز لا يزال يكلف ٣ مليارات دولار.

نعم إنها حقا كوميديا سوداء. وخلاصة الأمر فقد ثبت أن مصر لديها عجز في البترول (زيت وغاز) وأن إنتاجها لا يكفي احتياجات الاستهلاك المحلي الراهن دون حساب لإمكانيات التوسع الصناعي،

وقد انكشف ذلك منذ سنوات في إنتاج الزيت، أما الآن فقد انكشف حال الغاز. وانفجرت فقاعة أكاذيب الاحتياطي المهول للغاز الطبيعي. لاحظ أننا نتحدث عن سد الاحتياجات الاستهلاكية والتي تتزايد مع عدد السكان؛ وسد الاحتياجات الإنتاجية الثابتة، فماذا لو كانت البلاد قد قررت القيام بنهضة صناعية حقيقية! والحديث متصل.

***

(٩) مدينتهم لا مدينتي!

كان حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان عقد مدينتي كصاعقة في سماء صافية، فقد كان إغلاق النائب العام للتحقيق مع إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق دون توجيه أي اتهام له إشارة على أن الدولة تتجه لإغلاق الموضوع.

في البلاد الأخرى التي يوجد بها قانون، فإن أحكام القضاء تطبق وكفى، أما في بلاد الفساد فإنه يتم تشكيل لجان لإجهاض مضمون الأحكام القضائية التي لا تأتي على هوى الحكومة، بحيث تصبح وكأنها لم تكن. عندما يعم الفساد فإن القرار الصحيح هو إلغاء القضاء وجهاز المحاسبات وجهاز الرقابة الإدارية وأي جهات أخرى ممكن أن تسبب إزعاجا وارتباكا، لأن هذه الجهات تحاول أن تنفذ القانون، بينما الفساد له قوانينه الخاصة، ومن بين هذه القوانين أن كل حالة بحالتها، وكل صفقة لها قانونها الخاص، وإذا كان هناك قانون عام للفساد يجمع كل الصفقات، فهو المكاسب المشتركة للبائع (ممثل الدولة) والمشتري (رجل الأعمال)، نعني المكاسب الشخصية لا المكاسب الاقتصادية المشروعة. ولكن أسعار الفساد ليست موحدة، فإذا كان المشتري من لجنة السياسات فله سعر غير سعر رجل أعمال ناشئ وهكذا.

لذلك فإن أي حكم قضائي نزيه لابد أن يحدث ربكة اقتصادية، بل وانهياراً اقتصادياً، وخراباً في البورصة، فعندما يكون الاقتصاد كله

(ولنتحدث هنا عن القطاع العقاري وهو أهم قطاع استثماري في ظل تراجع القطاعات الإنتاجية) قائم على قوانين الفساد، فإن محاولة إصلاح مشروع واحد (مدينتهم) تؤدي إلى خلل عام للتركيبة المستقرة، وهي كمحاولة إصلاح شقة بينما المبنى كله به خلل معماري، فإصلاح شقة واحدة يؤدي إلى انهيار عاجل وسريع للمبنى، والذي يمكن أن يعيش بالخلل عدة سنوات.

لذلك فإن الحكومة كانت على حق عندما اضطربت، وكذلك رجال الأعمال والمواطنون المستهلكون من صدور هذا الحكم. لأن هناك وقائع راسخة أصبحت موجودة على الأرض. مع ملاحظة أن الأزمة كلها دارت في حدود الإسكان الترفي والفاخر، فلم يفكر مواطن غلبان واحد في زيارة «مدينتهم» لأنه أصلا لا يملك أن يدفع أقساط إسكان مبارك!! ولاحظ أن الأزمة تهدد مشروعات ترفيه مماثلة في ٦ أكتوبر. والتي تحاكي (بيفرلي هيلز مدينة الفنانين في لوس أنجيلوس) وهذا يكشف حجم الأموال (عشرات المليارات) التي تنفق في هذه المشروعات، ولا تزال تجد مشترين لها، وهذا معناه أن قطاع الأغنياء والطبقات الوسطى العليا لم يتشبع بعد، ولا يزال لديها صرر من الأموال تفضل كنزها في صورة عقارات، لأن معدل زيادة أسعار العقارات أكبر من معدل فوائد البنوك الذي هبط الآن إلى ٧٪ تقريبا، ولكن تظل النقطة الأكثر خطورة هي التي بدأنا بها، فهذا الحكم كاشف لحجم الفساد الذي سيطر على اقتصاد البلاد.

فالوزير السابق إبراهيم سليمان كانت سياسته قائمة على الأمر المباشر، وهو ما يتعارض بصراحة مع قانون المناقصات والمزايدات. وبالتالي فإن قرارات الأمر المباشر شملت عشرات المشروعات ومساحات هائلة من الأراضي. وبالتالي فقد أصبحت التركيبة كلها خطأ، وتطبيق حكم المحكمة بشكل حقيقي يؤدي إلى سقوط نظام الحكم! وفي المقابل فإن النظام يريد أن يبطل حكم القضاء نهائيا، فيبرئ كل الأطراف تحت شعار أنه خطأ إداري، بينما حيثيات الحكم تشير إلى ريبة وغموض وسوء نية وراء عقد مدينتهم، وهكذا فإن كهنة النظام برئاسة رئيسهم انعقدوا ليعيدوا صياغة حيثيات الحكم وكأنهم محكمة نقض أو محكمة دستورية!! فهم يريدون تبرئة إبراهيم سليمان، وطلعت مصطفى وتثبيت كل شيء على ما هو عليه بالنسبة لأوضاع المستهلكين وكأن شيئا لم يحدث. وهكذا يمكن أن نصنع طائرات ورق بحيثيات الحكم ليلعب بها الأطفال. لا.. إنهم أذكى من ذلك، سيقولون يدفع طلعت مصطفى تعويضا بثمن الأرض بالتقسيط المريح، وهي نفس طريقة التفكير في تنظيم الانتفاع بأراضي الدولة بعد أن تم توزيعها بالفعل في طريق مصر الإسكندرية، وتم استغلالها بشكل غير شرعي بعيداً عن الزراعة منذ سنوات طويلة. وهي نفس طريقة إعادة الجبلي للأموال التي صرفتها الدولة على علاج زوجته واتجاه آخرين لنفس الإجراء، وهذا تسفيه لفكرة القانون، فاللص إذا ضبط يقوم بإرجاع المسروقات فورا أو بالتقسيط، وصاحب بيت الدعارة يعيد الأموال للزبائن، ولكن من يعيد الشرف للعاملات لديه؟!

ولماذا لم يرد وزير الصحة ثمن الصفقات التي حصلت عليها دار الفؤاد (مستشفاه الخاص) ومعامله الخاصة من وزارة الصحة؟!

وقد طلب مبارك من الكهنة إعداد ضوابط للانتفاع بأراضي الدولة (خاصة طريق مصر الإسكندرية الصحراوي) ولكن أحدا لم يرد عليه، ولن يرد عليه، لأن كل صفقة كان لها قانونها الخاص، ووضع أي قاعدة من أي نوع سيؤدي إلى تدمير أناس مهمين قد يكونون في لجنة السياسات، وقد يكونون (رئيس الوزراء نفسه!) وقد يكونون من أصحاب الحيثيات من المصريين أو العرب أو الفنانين أو لاعبي الكرة.

في مدينتهم صدر حكم قضائي نهائي، ومع ذلك فلا سبيل أمامهم سوى قتل هذا الحكم القضائي وتشييعه إلى مثواه الأخير، لأن البديل انهيار اقتصادي وسياسي. فالاستقرار له معنى واحد في هذا العهد: الاستقرار على الفساد وقوانينه حتى النفس الأخير!

***

(١٠) أمريكا لم تعد محور العالم

إلا في تصور المصريين والعرب!

لا يزال حكامنا يصورون للرأي العام ولأنفسهم أن أمريكا محور العالم، ومن ترضى عنه أمريكا فقد رضي الله عنه، وأن حاكمنا إذا دخل البيت الأبيض لأي سبب حتى وإن كانت مسرحية فاشلة لحل القضية الفلسطينية. إذا دخل البيت الأبيض فهذا معناه أن الأحوال في مصر جيدة وأنها مستقرة على خير ما يرام، ويكفي أننا تحت رعاية راعي العالم. ولا يزال بعض المثقفين وكثير من المتعلمين المتأثرين بالإعلام المحلي يرددون نفس هذه الأفكار السقيمة، في حين أن الإعلام العالمي ملىء بالأنباء التي تؤكد غروب الهيمنة الأمريكية وانتقال محور العالم من أمريكا وأوروبا إلى الصين وآسيا، وأن محور أمريكا اللاتينية يندفع إلى الأمام بصورة مخيفة، وأن أمريكا تحترم نفسها الآن وتعرف قدرها المتراجع أمام الآخرين وتتعامل بتواضع إجباري مع العالم المستيقظ، أو ما يسمونه الأسواق الناشئة. العالم كله - عدا عندنا - يعلم أن الذي يقود التنمية العالمية منذ ١٠ سنوات على الأقل بلدان: الصين والهند (وأحيانا روسيا بسبب البترول) ولولا هذه البلدان لكان معدل النمو العالمي بالسالب.

وأخيرا قامت مجلة نيوزويك الأمريكية ببحث علمي لترتيب دول العالم على أساس معايير موضوعية محددة، وجاء ترتيب الولايات

المتحدة الحادي عشر، وكتب روبرت صمويلسون الكاتب الاقتصادي في الواشنطن بوست متسائلا لماذا لم نتمكن من إصلاح التعليم رغم كل ما أنفقنا عليه من أموال (كان أوباما قد تحدث عن الضرورة الملحة لإصلاح التعليم!) وقد أجاب على هذا السؤال بشكل عميق إذ قال إن المشكلة الرئيسية هي عدم وجود حافز عند التلاميذ (أو غياب هدف قومي كما نقول في مصر) حتى لقد وصل التسرب من التعليم إلى أكثر من ٢ مليون تلميذ. ويعلق توماس فريدمان على ذلك بالقول إن أمريكا لديها انهيار في القيم، وغلبت عليها نزعة تحقيق الثراء السريع ونزعة الحصول على شيء مقابل لا شيء. وأن ما جرى في البورصة وما يجري فيها يؤكد سيادة هذا الاتجاه لدى الأمريكيين. وأن سياسيي الحزبين الجمهوري والديمقراطي لا يجرءون على دعوة الناس للتقشف أو تقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب أو مجرد الحديث عن «التضحية»؛ لأن الجمهور الأمريكي يود امتلاك الحلم الأمريكي دون ادخار أو استثمار ودون دفع شيء من جيوبهم أو سداد أي شيء لمدة عامين، ويؤكد أن الصين والهند تسبقان أمريكا الآن لأنهما تمتلكان الأخلاق التي كانت لدى أمريكا في السابق: الاستعداد لإرجاء الإشباع والاستثمار من أجل المستقبل، والعمل بجدية أكثر من الشخص المجاور.. إلخ.

كل هذه المعاني دأبت على شرحها في عدة مقالات خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بل وقبلهما وذكرت نفس المضمون. ولكن المعضلة التاريخية لكتّاب مثل توماس فريدمان وصمويلسن- رغم قرب

بعضهم من آلة الحكم- أنهم ينفخون في قربة مقطوعة، فهم يقولون الحقيقة ولكن أحدا لم ولن يستجيب لهم بشكل حقيقي؛ لأن الولايات المتحدة تعيش مرحلة هبوط حضاري، وطبقتها العليا دخلت في مرحلة الترف والمترفين، وباقي الطبقات نالها فتات هذا الترف وهي تعيش على الاستزادة منه (النزعة الاستهلاكية) والمهاجرون الجدد المتوالون لم يصلوا إلى أمريكا إلا لتحقيق حلم الاستهلاك، فكيف تقول لهم: اربطوا الأحزمة على البطون من أجل الوطن!، إن الإحساس بالوطن لا يكون بمجرد الحصول على البطاقة الخضراء أو الجنسية، فالإحساس بالوطن يحتاج لآلاف السنين، وهذه مشكلة إضافية تواجه المعضلة الأمريكية (نعني أنها مجتمع مهاجرين)، أما المشكلة الأصلية فهي الدورة الحضارية التي تحدث عنها بول كيندي المؤرخ الأمريكي، وهي في الأصل نظرية ابن خلدون عن صعود وهبوط الحضارات، وهي مستقاة من القرآن الكريم:
﴿... وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ... ﴿١٤٠﴾﴾ [آل عمران].

فالحضارة المسيطرة لفترة من الزمن، تتعرض لمرض الترف والمترفين، وهؤلاء يصيبهم الترهل، فيقبلون على الملذات والمتع بصورة أكبر وتحقيق المكاسب الفورية لا المؤجلة، وتعويض نقص المال بالاقتراض، حتى لقد توصلوا إلى ذلك الكارت اللعين (كارت الائتمان) وأصبح لدى كل أمريكي ٨ أو ٩ أو ١٠ كروت (وهذا ما يفعله الشباب

المصرى!!) ليشتري كل شيء بالسلف والدين، ويظن أنه يخدع البنوك وهي خادعته!!

حتى الحكومة الأمريكية تخوض الحروب بالسلف والدين، وتمارس سيطرتها بالسلف والدين، وهذا غير ممكن تاريخيا، وقد ساعدها قليلا أنها تستولي على ثروات عرب البترول بمئات المليارات، ولكن أمريكا في حاجة إلى التريليونات، ولن يعطيها أحد هذه التريليونات إلا إذا كدح مواطنوها بأنفسهم. والمواطنون لا يقبلون التقشف لأنهم يرون أن الكبار لا يتقشفون، فقد وصلت مكافآت مديري البنوك والشركات المفلسة إلى مئات الملايين من الدولارات سنويا، وعندما تدخلت الدولة للإنقاذ، استمروا يأخذون نفس المكافآت. فهناك إذن حالة تذمر شعبي، تؤدي إلى تنافس الحزبين على إرضاء الناخبين، بعيدا عن شعار (اربطوا الأحزمة على البطون) فتظل الحلقة الشريرة تعمل، بل لقد وصل الأمر بأن أمريكا فككت الصناعة وحولتها للخارج وأصبح اقتصاد أمريكا وكأنها أصبحت دولة نامية!!

فقد تخيلوا أن الصناعات المدنية (لا العسكرية) أصبحت مسألة متخلفة وتم تحويلها لآسيا ثم تحولت أمريكا إلى مستورد!!

إذن كل قيم التراخي أمسكت بخناق الولايات المتحدة، وكل قيم النهوض والاندفاع في العمل الجدي والمضني من أجل رفعة الوطن

وتحقيق الرفاهية والاندفاع في معارج التقدم، تستولي على الدول الآسيوية واللاتينية ومن تبعها من بعض الدول الإسلامية بإحسان (كتركيا وماليزيا وإيران) أما البلاد التي ما تزال ممسكة بطرف ثوب أمريكا فستجد نفسها عما قليل في العراء. بل هي بالفعل في العراء من الآن.

* * *

(١١) كما توقعنا.. الحكومة ألغت حكم القضاء بمنتهي الصفاقة!

كما توقعنا بالضبط في رسالة سابقة، فإن النظام شكّل لجنة لتصفية الحكم القضائي النهائي والباتّ بخصوص (مدينتهم)! قلنا: إن تطبيق هذا الحكم بنزاهة سيؤدي إلى سقوط النظام؛ لأن كل العقود الأخرى باطلة أيضا بنفس المقياس، وجاءت عناوين الصحف الحكومية معادية بشدة للحكم القضائي بلا حياء. ستقولون: لماذا تهتم الرسائل الاقتصادية بأحكام القضاء والقوانين؟ نقول لأنه لم يعد هناك اقتصاد بالمعنى المفهوم في بلادنا.. بل عمليات سلب ونهب، وبالتالي فإن المكان المناسب لمناقشة الأمور الاقتصادية هو في صفحات الحوادث والجريمة في الصحف!!

اللجنة المسماة محايدة وهي كلها من كهنة النظام توصلت سريعا إلى حل «الثلاث ورقات» على نفس طريقة إعادة وزير الصحة لأموال الدولة المنفقة على زوجته. إذن كلما ضبط لص تكون المشكلة في رد المسروقات، دون تطبيق حدود الله (حق الله وحق المجتمع)، وخطورة عدم تطبيق الحد، أن اللص قد علم «الدية» فسيواصل السرقة، وكلما ضُبط أعاد المسروقات!! ولكن حل مشكلة «مدينتهم» تجاوز ذلك، فقد تحول إلى انحياز مطلق لشركة طلعت مصطفى ولوزير الإسكان السابق، وهما الطرفان المتهمان في بطلان العقد.

لعبة الثلاث ورقات هي أن تعيد شركات طلعت الأرض للحكومة (على الورق) ثم تعيد الحكومة الأرض للشركة!! (وضحكنا على حكم القضاء!!). وهذا يجوز عندما يلعب الأطفال مع بعضهم البعض، فيقول أحدهما للآخر: لقد اغتصبت مني لعبتي فيقول له الآخر: إذن خذ اللعبة وأعطني إياها مرة أخرى بمزاجك!!

عندما تنحط دولة إلى هذا المستوى من الإسفاف فاعلم إلى أي حد وصل الفساد، وقالوا إن الدولة ستعيد اللعبة (أقصد الأرض) مرة أخرى لطلعت مصطفي أيضا بالأمر المباشر رغم أنف الحكم القضائي وليس عبر المزاد حتى لا تفلت «مدينتهم» إلى يد أخرى غير يد طلعت (رغم أنها متهمة بالقتل!) واستند في ذلك إلى أنها حالة ضرورة، وهي حالة منصوص عليها في القانون وتحتاج لموافقة رئيس الجمهورية!

المهم أن اللجنة نفذت ما أعلنته الحكومة من اليوم الأول عندما قالت إنه خطأ إداري وسيتم تصحيحه. وهذا نوع من الإلغاء المباشر لحكم القضاء الذي وصف العقد بالعجب وأنه محاط بالشكوك والريبة، وكأنه يحيل المسألة لمحكمة الجنايات لأن القضاء الإداري لا يملك الحكم في هذا المجال.

عندما يعطي وزير الإسكان الأرض مجانا لشخص ويوصل له المرافق العامة، وهي أرض كبيرة، وهذا حوله (أي طلعت مصطفى) من

شركة متعثرة يحجز عليها البنك الأهلي إلى أكبر شركة عقارية في مصر، وأصبحت أرباحها تقدر بـ ٣٠٠ مليار جنيه والبعض يرفعها إلى ٦٠٠ مليار جنيه. فإن كل هذه الهبرة الكبيرة لا يمكن أن تتم بخطأ إداري، وبحسن نية (والقانون لا يعرف حكاية حسن النية حتى مع الصحفيين في قضايا السب والقذف). إن حدوث هذه الصفقة لا يخرج عن احتمال من اثنين: الأول: أن إبراهيم سليمان حصل على أموال طائلة كرشوة مقابل ذلك. الثاني: أن إبراهيم سليمان تلقى تعليمات عليا بإبرام الصفقة. وفي الحالتين يخسر النظام، ولذلك لابد من إلغاء الحكم القضائي وتحويل المسألة إلى خطأ إداري يمكن تصحيحه، وكان الفجور قد وصل إلى حد اقتراح تغيير مادة في قانون المناقصات. وهكذا كلما صدر حكم قضائي وفقا لقانون معين، ولم يأت الحكم على هوى الحكومة تقوم بتعديل القانون فيصبح الحكم باطلا (أيضا على طريقة.. وضحكنا على القضاء!!).

وهذا الإجراء الذي تم لا يحمي «مدينتهم» فحسب بل يحمي كل «مدنهم» وكل حصون فسادهم، وكان الدور على الشركة العقارية الثانية في مصر، وهي شركة وزير الإسكان الحالي المغربي وأولاد خالته ياسين منصور ومحمد منصور (وزير النقل السابق) وهي بالم هيلز. وكما ترى فنحن لم نعد نتحدث عن اقتصاد وطن ولا حكومة في دولة، ولكن عن طلعت مصطفى صديق الأسرة الحاكمة والمغربي وعائلته. والجميع من أصحاب النجل المبجل جمال. ولاحظ أنهم جميعا لا يهتمون بالإنتاج،

فالنشاط العقاري مضمون الأرباح والمكاسب ولا مخاطر فيه. وحتى أحمد عز فهو مسيطر على حديد التسليح وهو بدوره مرتبط بالنشاط العقاري. كما أن النشاط العقاري يحقق أرباحا تفوق المخدرات إذا حصلت على الأرض من الدولة مجانا أو شبه مجانٍ ثم قمت بالتجارة فيها، وبنفس الأسلوب تحولت بالم هيلز إلى ثاني عملاق عقاري مصري بزيادة مساحة أراضيها من ٢٥٠ فدانا إلى ٤٨,٨ مليون متر مربع بين عامى ٢٠٠٨-٢٠١٠ والبركة في عمنا المغربي الذي يبيع الأرض بسعر رمزي أو مجاني لنفسه ولابن خالته. وبطبيعة الحال فإن نشاط بالم هيلز مركز في الإسكان الفاخر والترفي وفنادق خمسة نجوم.

وقد وصلت غلاظة جلد الحكام أن الجميع يصرخ في الإعلام: إن هذا الوضع مخالف للدستور الذي يمنع الوزير من التجارة أو التعامل المالي مع الحكومة. فإن أحدا لا يرد عليك؛ لأن جميع الوزراء وأغلب أعضاء مجلس الشعب (وهم أيضا ممنوعون بنص الدستور من المتاجرة مع الدولة) يتعاملون ويبيعون ويشترون من الدولة.

وعندما يصبح الفساد هو القاعدة فلا حل ولا إصلاح إلا الثورة.

***

(١٢) نحن ندافع عن بقايا وطن.. أو فكرة وطن!

في أفلام الرعب نرى أحيانا قلعة قديمة حصينة على البحر تهب عليها العواصف، وتبرق السماء فوقها وترعد، الهواء يضرب النوافذ والأبواب فتتخبط في صوت مرعب، فالقلعة بلا حرس وبلا أبواب موصدة. ونكمل من هذه اللقطة سيناريو حالة مصر، فاللصوص يدخلون من النوافذ بسهولة، ثم يكتشفون أن الأبواب مفتوحة، وأن بإمكانهم انتزاع أي أشياء ثمينة من القلعة أو القصر ويرحلوا، أو يستقروا في أجزاء منها. أقول ذلك بمناسبة استمرارنا في مقاومة الغزوات الخارجية اليومية على مصر واقتصادها، لأنه يمكن أن يقال إن ما نقوم به عبث، فالقلعة احتلت ونهب معظم ما في داخلها أو تم الاستيلاء عليه، فما الداعي للمقاومة؟! ونقول نحن ندافع عن بقايا وطن، وعن فكرة وطن، فإذا نجحنا في إيقاظ الناس على فكرة الوطن المسروق، فهذا هو الطريق الوحيد لاستعادته مرة أخرى. أقول ذلك بمناسبة الهجمة الجديدة علينا، ولا تجد من يصدها إلا بعض الأقلام الشريفة هنا وهناك.

مرة أخرى أذكر أن الهندسة الوراثية في المجال الزراعي نوع من التلاعب في خلق الله، يقوم على النقل الحر للجينات داخل نفس المملكة (النبات) أو حتى من خارج المملكة (أي نقل جينات من الحيوانات) لإكساب البذور صفات معينة: تحمل الحرارة - تحمل قلة المياه - إنتاج

أكثر غزارة.. إلخ. وهناك أبحاث علمية عديدة في الغرب تحذر من مخاطر هذا الطريق وتقوم أدلة علمية وأمثلة واقعية على خطورة منتجات الهندسة الوراثية على صحة الإنسان، وبعض هذه المخاطر غامضة، وبعضها يشير إلى السرطان.. إلخ. باختصار فإن الموضوع يحتاج لوقفة ويحتاج لحسم علمي لم يحدث حتى الآن، ولذلك لا تزال أوروبا تضع بطاقة على هذه المنتجات تقول إنها «من الهندسة الوراثية» كنوع من التحذير للمستهلك.

وقد كتبت في رسالة سابقة على حكم لمحكمة فيدرالية أمريكية أوقفت زراعة البنجر المعدل وراثيا لمدة عامين حتى تدرس وزارة الصحة الآثار الصحية له، ولكن تبين أن هذا ليس هو الحكم الوحيد، فهناك أحكام أخرى في موضوعات متناثرة، كالحكم ضد نفس الشركة المحتكرة لهذه الصناعة (مونسانتو) بعدم كتابة عبارة (إن هذا المبيد يتحلل بصورة طبيعية في التربة) على عبوات المبيدات الصادرة عنها؛ لأن هذه المعلومة غير صحيحة!!

ومن إعجاز القرآن الكريم أنه أشار إلى هذه الجريمة في وقت لم يكن يمكن أن تخطر على بال أحد، أي وقت نزول القرآن، فجاء على لسان الشيطان وهو يعلن برنامجه أن من بينه: ﴿...وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ...(١١٩)﴾ (النساء).

في التصريحات العكسية المفاجئة الأخيرة لوزير الزراعة وغيره أن مصر تتجه للاكتفاء الذاتي من القمح قريبا، ثم اتضح أن ذلك يعني الاعتماد على بذور الهندسة الوراثية. والحقيقة فإن ذلك لن يكون أول عهدنا بالهندسة الوراثية، فقد أغرقت البلاد بالبذور المهربة أو المستوردة من إسرائيل خاصة في مجال الخضراوات والفواكه، وأيضا كما أكد تقرير لوزارة الزراعة الأمريكية. فإن مصر (تستهلك كميات كبيرة من المنتجات المعدلة وراثيا كالذرة وفول الصويا، وإن مصر تقود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تطوير الهندسة الوراثية للمحاصيل وفي قبولها) ويضيف التقرير (إن مصر مستهلك كبير أيضا للزيوت الغذائية المستوردة من الولايات المتحدة والأرجنتين) وهي أيضا من مصادر مهندسة وراثيا. والتقرير يشير إلى الاستيراد من أمريكا وغيرها. ولكن مصر بدأت بالتعاون مع شركة مونسانتو عام ٢٠٠٧ وعبر استيراد ٢٨ طنا من البذور بزراعة البذرة المهندسة وراثيا، بالإضافة لبذور أخرى تم تطويرها محليا أيضا بالتعاون مع مونسانتو. ومن خصائص هذه الهندسة الشيطانية أن المزارع لابد أن يحصل على بذور جديدة من الشركة كل موسم ولا يمكنه الحصول على تقاوي من الزراعة السابقة! وهذه من أهم التطويرات لضمان الاحتكار ولتحقيق أرباح خيالية، وبالتالي فإن الاكتفاء الذاتي من الذرة أو القمح هو خدعة كبرى، لأن الشركة يمكن أن توقف الزراعة

بمصر كلها بقرار سياسي، خاصة وأن العودة للمحاصيل القديمة تكون غير ممكنة: فنحن أمام سكة (الذي يروح بلا عودة؟) وأي مبيدات أو أدوية تكون عند نفس الشركة المحتكرة، وكأنك أمام المرابي الذي يمتص دمك. وبالمعنى الحرفي، فهو أعطاك بذوراً تحقق إنتاجا غزيرا، ولكنه ضمن حياتك وحياة أولادك تحت حذائه!! وسيرفع لك ثمن البذور كل عام، ولن تملك إلا تقبيل قدميه لأن البديل هو الجوع.

والعجيب أن المعارضة لهذه الهندسة الشيطانية ليست أوروبية فحسب، بل عالمية، وحتى في أفريقيا ورغم المجاعة التي حدثت عام ٢٠٠٢ رفض رئيس زامبيا معونات أمريكية معدلة وراثيا وقال: (كون الناس جوعى لا يبرر إعطاءهم السم). ولقد قاومنا ذلك في حملتنا ضد يوسف والي حتى أغلقت الجريدة وأدخلونا السجون، ونجحنا في عرقلة السير في سكة (اللي يروح ما يرجعش) ولكن وزير الزراعة الحالي - بعد فاصل محدود في عهد الليثي - يسير على نفس الدرب، ليس في الهندسة الوراثية وحدها، بل في كل المحاور التخريبية لوالي. وهنا نعود من جديد إلى قصة فيلم الرعب.. قلعة تصفر فيها الرياح ويعشش البوم والخفافيش في أروقتها، بينما المدافعون الحقيقيون عن القلعة محبوسون في قبو سفلي، فالحكومة غير مشغولة بدراسة علمية للهندسة الوراثية ولا غيرها، إنهم يبحثون في العمولات والمكاسب المالية، والذي يعطل سيطرة مونسانتو على الزراعة المصرية هم كبار مستوردي المواد الغذائية، لأنهم سيخسرون

من ذلك، إلا إذا تحولوا إلى عملاء مونسانتو، فهل سيحصلون على نفس الأرباح؟! ولكن أحدا لا يفكر في دوائر الحكم لماذا مصر بالذات دون العالمين بها أعلى نسبة فشل كلوي وكبدي وسرطان، ولماذا أصبح الشعب المصري مزرعة للهزال والأمراض؟ إنهم لا يتحدثون أصلا في الموضوع ولو على سبيل رفع العتب، لأنهم يأكلون من مصادر غذائية مأمونة.

* * *

(١٣) منذ ٢٠ سنة قاتلت ضد حصول الأجنبي على ٤٠٪ من بترولنا.. واليوم يحصل الأجنبي على ١٠٠٪

نعم.. نحن ندافع بأقلامنا وأجسادنا ونحن عزل بلا سلاح عما تبقى من الوطن الذي مزقوه شذر مذر، ندافع عن فكرة الوطن؛ لأن الوطن لم يعد موجودا، ولكن إذا استعاد الشعب فكرة الوطن فيمكن بسهولة استدعاء الوطن من جديد. فالوطن هو مكان للسعادة المشتركة، الوطن هبة الله الكبرى التي أعطاها لنا، ولا نستطيع أن نحيا بدونها، وهو جزء لا يتجزأ من شرفنا وكرامتنا، وكل حبة رمل، أو نقطة نفط، أو قطرة ماء فيه لها قيمة مضاعفة، فهي مالنا وثروتنا التي نعتز بها، وهي أيضا وسيلتنا للحياة الشريفة، وبالتالي فإن تبديد مكونات الوطن خيانة، وأيضا أقصر الطرق لانعدام البركة، وفتح الباب للتبعية والتسول من الأجنبي. ورغم كل ما ضاع من البترول على مدار ٣٠ عاما (البترول ينقسم علميا إلى غاز وزيت، ولكن الشائع أن البترول هو الزيت وكأن الغاز شيء آخر، وهذا خطأ، فالغاز بترول ولكن في صورة غازية) رغم كل ما ضاع من البترول على مدار ٣٠ عاما، ومعظمه تم تبديده إلى إسرائيل، حيث حصلت على الزيت وفقاً لملاحق كامب ديفيد، وبسعر أرخص من السعر العالمي بـ ٥ دولارات في كل برميل، وحيث كانت إسرائيل ولا تزال هي المستورد الأول أو الثاني للبترول

المصري كل عام، حتى جفت آبار سيناء والبحر الأحمر أو كادت، وظل حجم الإنتاج في تراجع، وكانت إسرائيل تستغل آبار سيناء خلال سنوات الاحتلال (١٩٦٧-١٩٨٢)، ورغم كل ما ضاع من البترول على مدار ٣٠ عاما في شكل صفقات تصدير للغاز رغم احتياجنا له، ورغم أن الأمر وصل للمزيد من التلاحم مع العدو الصهيوني بتوريد الغاز المدعم الرخيص، وكل كارثة أكبر من أختها. بهذه الصفقة يكون اللصوص قد سرقوا أهم ما في البيت (الوطن) أغلى سلعة (الطاقة) وأغلى قيمة (الشرف)، لقد احتل اللصوص الصالة وغرفة النوم وأغلب غرف المنزل، ونحن ننوي طردهم بإذن الله، ولكننا ما نزال نستجمع قوانا، وأثناء فترة استجماع قوانا، هجم اللصوص على الباب الخلفي ودخلوا المطبخ والحمام، ولا غرو أن الصالة والحديقة وغرفة النوم أهم، ولكن الواجب أن نحاول صد هذا الهجوم الجديد على البيت من الخلف، رغم أن المجوهرات كانت في غرفة النوم وسرقت. ولكن ليس معنى ذلك أن نوافق على احتلال المطبخ.

كل هذه المقدمة هي اعتذار لأنني أريد أن أهاجم آخر اتفاقيتين مع شركة بريتش بتروليم (الإنجليزية)؛ فمن كثرة الكوارث أصبح الحديث عن كارثة جديدة يثير حالة من التبلد، عند المتحدث والمستمع على السواء! عندما كنت عضواً في مجلس الشعب خضت معركة بصورة منفردة تقريبا لم يساندني فيها إلا عضو من حزب الوفد (مرة واحدة) وعضو في الحزب

الوطني (مرة واحدة)، أعني معركتي مع عبد الهادي قنديل وزير البترول حول تساهله مع شركات البترول الأجنبية، أما الإخوان المسلمون فإن د. عصام العريان وقتها قال إنه على الحياد، وأنه يتابع السجال بيني وبين قنديل دون أن يحدد موقفا، وقال ذلك عندما طالبه د. رفعت المحجوب رئيس المجلس بالإعلان عن رأيه، أما د. محمد حبيب فقد تطوع وطلب الكلمة وأعلن انحيازه لعبد الهادي قنديل، من واقع أنه (أي حبيب) أستاذ جيولوجيا. المهم في هذا السجال كانت إحدى نقاط هجومي واعتراضي هو رفع نسبة الإنتاج المخصصة لسد نفقات إنتاج الشركات الأجنبية، وأنها تزايدت حتى أصبحت ما بين ٣٠-٤٠٪ وفي مجموعة اتفاقيات كانت نسبة الشريك الأجنبي ٣٠٪ عدا اتفاقية واحدة ارتفعت فيها النسبة إلى ٤٠٪، وطلبت من الوزير عبد الهادي قنديل أن يوضح سبب الارتفاع في هذه الاتفاقية، وفوجئت وفوجئ المجلس معي أنه قال إنها غلطة مطبعية، وأن نسبة تغطية النفقات هي أيضا ٣٠٪ في هذه الاتفاقية، وتم تعديل النسبة في المجلس، وأثبتت بالمضبطة، وأذيع هذا الحوار في التليفزيون على قلة ما كان يذاع لي، ومعنى هذا أنني إذا لم أتحدث لتم إقرار الاتفاقية هكذا على أساس ٤٠٪!! كانت هذه الواقعة في عام ١٩٨٨ و١٩٨٩، وبعد أكثر من عقدين من الزمان، عشنا وشفنا إقرار اتفاقية مع بريتش بتروليوم تسمح لها بالحصول على كامل الإنتاج أي ١٠٠٪ ولمدة ٣٥ عاما، ومن أجل الدقة أقول إن الاتفاقيات القديمة

كانت تخصص ٣٠٪ من الإنتاج لحساب سد النفقات ثم يحصل الطرف الأجنبي على ٢٠٪ من صافي الإنتاج، أي بعد سداد قيمة نفقات البحث والتنقيب والإنتاج. وقد ترتفع النسبة من ٢٠٪ إلى تقاسم الإنتاج بالتساوي. أما في هذه الاتفاقية الجديدة فتحصل بيريتش بتروليم على كل الإنتاج، ثم بعد التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية فإن الإنتاج الجديد يذهب ٦٩٪ منه للشركة البريطانية و٣١٪ للجانب المصري. على أن يقوم الجانب المصري بشراء الإنتاج من الطرف البريطاني بأسعار السوق العالمي. وهكذا أصبحنا نستورد بترولنا المصري بدفع سعره بأسعار السوق، رغم أنه منتج على أرضنا. وعندما كنت أتبارز مع الوزير عبد الهادي قنديل منذ عشرين عاما حول شروط الاتفاقات الأجنبية لم تخطر على بالنا هذه الشروط الإذعانية المجحفة، لا أنا ولا حتى عبد الهادي قنديل نفسه. ولكننا نسير في نفق مظلم، كل مرحلة أشد إظلاما من سابقتها، أو في منحدر يتجه نحو الهاوية، وتزداد سرعة الانحدار مع الزمن. ترى هل ستتمكن من إنقاذ عدد من الآبار البترولية قبل أن ينتهي هذا العهد. أم أن هذا العهد سيستمر حتى تجف كل الآبار، وحيث لن تنفعنا محطة الضبعة النووية وحدها في سد الفراغ، وستكون الكارثة أكبر عندما تعتمد محطة الضبعة المزعومة (حتى الآن) على وقود نووي مستورد!! المهم أنه بينما يتجه بترولنا للنضوب، ها هو الكيان الصهيوني بعد أن استنفد طاقة مصر يكتشف الغاز الطبيعي في سواحله البحرية، وهكذا أوصلنا الصهاينة لبر الأمان.

***

(١٤) تلاشي مصر أضحي حقيقة لا خيالا!

في أحوالنا الاقتصادية فإن التوجه الأساسي يكون إلى الله عز وجل، فلا يوجد مسئولون عقلاء أو أمناء نوجه إليهم الحديث، وكم من مرة ناجيت الله عز وجل قائلاً: إن لم يكن بك غضب عليّ فلا أبالي. وإذا انتهت حياتي في السجن وضمنت الجنة فما يعنيني من هذه الدنيا بكل ما فيها. ولكن في حلقي غصة على مصر، وهي من بلادك يا رب، بل وذكرتها في القرآن وحدها بالاسم دون كل بلاد الدنيا، وهو نفس الاسم الذي يطلق عليها حتى الآن، هل ستتركها تتعفن هكذا، وهل أنت غاضب علينا إلى هذا الحد حتى تتركنا نهبا لشذاذ الآفاق.

فإذا أنا غادرت الدنيا ولم تكتب لجيلي والأجيال الأكثر شبابا أن تنتصر وأن يكون الإصلاح على أيديها، فإن هذا هو حزني الوحيد، إن غادرت الدنيا ومصر في هذه الحالة المدمرة، غادرت مصر دون أن أتمكن مع أصحابي وكل الخيرين من إنقاذها. ولكن كيف أكون أحن على مصر من خالقها وخالق السموات والأرض؟! ولكن هذا هو حزني الحقيقي وبؤسي الحقيقي، وأنا أرى الأمم تنطلق خلال سنوات معدودة إلى قمة المجد والسؤدد، بينما نحن في غينا نتخبط وفي أوحالنا نتعثر.

إن واحدة من أشد أوجاعي هو تلاشي مصر الذي يحدث بشكل حرفي، ليس فحسب بتآكل الساحل الشمالي والمتوقع أن يزداد خلال العقود التالية، فهذا هو الخطر الأبعد، وإن كنا نفقد بعض الأمتار من مصر سنويا من الآن، أما الخطر الأشد الذي بدأ فعلا منذ عقود فهو تجريف الأرض الزراعية، (الوادي والدلتا) هي ٦٪ من مصر، وهي الآن تتلاشى بخطى متسارعة تحت سمع وبصر الحكام الذين لا يقلقهم شيء إلا الأراضي المحدودة التي تحمل مقاعد الحكم.

منذ ٥ سنوات تقريبا ورد في ورقة رسمية مطروحة على الحزب الوطني الحاكم أن مصر فقدت مليون و٧٥٠ ألف فدان من الأرض الزراعية (٢ مليون فدان إلا ربع)، لذلك توقعت في مقال سابق عن مصر عام ٢٠١٧ وهي نهاية الفترة السادسة لمبارك ومع أحسن الفروض فإن مصر سيظل لديها حوالى ٤ مليون فدان فقط.

وقد أقمت حسابي على أساس أن ٢٠ سنة من عهد مبارك أضاعت ٢ مليون فدان، وبما أن معدلات التجريف في تزايد بسبب النمو السكاني ونمو التسيب واتخاذ وزير الزراعة الحالي (أباظة) مواقف مشجعة للبناء على الأرض الزراعية فإن مصر خلال ٢٠٠٥-٢٠١٧ أي خلال ١٢ سنة ممكن أن تفقد ٢ مليون فدان أخرى أي تنخفض الأرض الزراعية من ٨ مليون إلى ٤ مليون فدان.

وقد أكد هذه المعلومة الجيولوجي د. فاروق الباز حين قال إن الرقعة الزراعية الحالية هي ٥ , ٥ مليون فدان وليس ٨ ملايين كما يقال.

وبطبيعة الحال نحن نتحدث أساسا عن تجريف الأرض الزراعية في الوادي والدلتا لا الأراضي المستصلحة في الصحراء، وأراضي الوادي هي الأكثر خصوبة بما لا يقاس، وهي التي تروى بمياه النيل، وأن الخبراء يقولون إن الأرض التي تجرف لا يمكن استعادتها مرة أخرى للزراعة، وبالتالي فإن كل فدان يضيع لا يمكن تعويضه. وقد دعونا مرارا لوقف البناء على الأرض الزراعية بصورة كلية لا تحتمل الاستثناء، وإقامة المدن السكنية والمصانع ومختلف المباني الجديدة على الأرض الصحراوية، ولكننا كنا ولا نزال ننفخ في قربة مقطوعة. ومما يشجع أهل الريف على تجريف الأرض ليست مشكلة السكن فحسب، وإنما لأن الزراعة لم تعد مجزية للفلاح، خاصة الفلاح الصغير الذي لا ينتج للتصدير، حتى ذكرت الصحف أن الفلاح ترك ما يوازي ربع الأرض الزراعية هذا الموسم لأن عائد الزراعة أصبح بالسلب. كما أن هناك قرى بأكملها تحولت إلى مدن صغيرة ليست لأنها تطورت حضاريا، ولكن لأنها لم يعد لديها أرض زراعية وانتهت فيها مهمة الزراعة! وتبديد الأرض الزراعية يعني القضاء على الأمن الغذائي وتحويلنا إلى دولة مستوردة للغذاء بنسبة ١٠٠٪، تبديد الأرض الزراعية معناه القضاء على مصر التي كنا نعرفها، والمثير للسخرية أن هذا التدمير للأرض لا يصاحبه نهضة صناعية تعزينا

في مصابنا الأليم، بل حتى المصانع تهدم ويتم بناء مساكن على أنقاضها، والمصانع الجديدة في أغلبها أجنبي وهي مصانع توكيلات (فك وتركيب وتجميع) بهدف الخلاص من الجمارك، وحتى وإن كانت هناك نهضة صناعية فإنها لا تغني عن الزراعة والغذاء، فالزراعة تقدم المواد الأولية الصناعية. وكل الأمم العاقلة تؤمن حاجتها الأساسية من الغذاء خاصة القمح (روسيا - الصين - الهند - سوريا كأمثلة).

وقد اعتاد النظام على الاعتراف بكل تعد على الأرض الزراعية مع كل انتخابات، والآن يقول وزير الزراعة إن البناء على الأرض الزراعية أمر لا مفر منه، وأطلق البناء فيما يسمى المتخللات، أي أرض زراعية بين مباني، وبما أن المتخللات تنشأ كل يوم من خلال بناء عدة مبانٍ حول قطعة أرض زراعية، فإن حركة البناء على الأرض الزراعية تجري بمعدلات رهيبة ويومية، ومحافظة القليوبية أكبر مثال لقربها من القاهرة، وكانت في الماضي مزرعة فواكه وخضراوات للقاهرة، أما الآن فإن الزراعة فيها تتحول سريعا إلى مجرد صورة من الماضي.

(تصورنا لحل المشكلة في دراسة: لماذا حزب العمل؟).

***

(١٥) المشروعات الصغيرة بين الهزل المصري والجد الهندي

كل شيء جدي يجري في العالم نحوله إلى مهزلة أو صورة كاريكاتيرية، لانعدام الجدية. فمثلا منذ سنوات ظهرت موضة المشروعات الصغيرة، وأن تشجع الدولة الشباب على إقامة هذه المشروعات بقرض، لمكافحة البطالة، وترافق ذلك مع شكاوى الشباب من قلة القرض وشروطه وفوائده. في البلاد الآسيوية الناهضة تحولت المشروعات والصناعات الصغيرة إلى محور أساسي للتنمية، بل إن بعض هذه المشروعات دخلت في منظومة المشروعات الصناعية الكبرى، وأصبحت المشروعات الصغيرة حلقة مغذية لها، ولم تعد المشروعات الصغرى مجرد: كشك لبيع الخضراوات أو الخبز أو زراعة ٥ فدادين مستصلحة، مجرد وسيلة - غير مضمونة - لدفع غائلة الفقر والجوع والبطالة، وكأن المشروعات الصغيرة مسألة إنسانية!! وقد اشتكى معظم الحاصلين على أرض زراعية مستصلحة، من أن تكلفة إدارتها وتوفير وسائل الري تجعل العمل فيها غير مربح، ثم تحولت المشروعات الصغيرة إلى مأساة لأنها أصبحت تمثل تهديدا بحبس أصحابها لعدم سدادهم أقساط وفوائد القرض! فتحولت القضية إلى كيف نجدول ديون هؤلاء البؤساء؟!

لنلقي نظرة على تجربة آسيوية واحدة في مجال الصناعات الصغيرة، وهي تجربة الهند التي أصبحت الآن رابع اقتصاد في العالم، ومرشحة

للمركز الثاني بعد الصين خلال عقدين من الزمان، ولنقارن بين هذه التجربة الفذة، وتجربتنا الهزلية.

قبل فترة وجيزة من بداية حكم مبارك لمصر - ختى نراعي المقارنة الزمنية - وحين لم تكن الهند بعد على خريطة الدول العظمى اقتصاديا أو سياسيا، قدم وزير الصناعة الهندي بيانا أمام البرلمان عن السياسة الصناعية الأقرب إلى الثورة، فدعا إلى إعطاء الصناعة الصغيرة الأولوية في النمو، وألا تميز الصناعة الكبيرة أو تقدم لها الحماية أكثر مما لديها. ودعا إلى توجيه أغلب الائتمان المالي إلى الصناعة الريفية والصغيرة، على أن تعتمد الصناعة الكبيرة على تمويل نفسها من مصادرها الذاتية!! واهتمت خطة وزير الصناعة بوقف الانفجار السكاني في المدن (طبعا حكامنا غير مشغولين بذلك)، وبوقف أي تراخيص جديدة للوحدات الصناعية الجديدة في المناطق الحضرية التي يزيد سكانها عن نصف المليون، وتشجيع الشركات الكبيرة العامة والخاصة على الحفاظ على أجزاء من العمل كوحدات إضافية مستقلة يعهد بإدارتها إلى صغار المتعهدين. وحددت الخطة ٥٠٤ سلعة تقوم بإنتاجها الوحدات الصغيرة برأسمال أقل من ١٢٠ ألف دولار، بحيث لا يسمح للمصانع الكبيرة بتوسيع طاقتها الإنتاجية من هذه السلع!! وشملت القائمة عددا هائلا من السلع بعضها معقد: الألعاب النارية - إبر الحقن - مسامير البرشام - معجون الأسنان - إطارات الدراجة - محركات الديزل الصغيرة - المساعدات

السمعية - مواد الإطفاء - اللعب - أجهزة الراديو - ألعاب التليفزيون - الساعات الرقمية - كراسي المعاقين - أمواس الحلاقة - مراوح المكاتب.. إلخ، كما تم تحديد قائمة أخرى من ٢٤١ منتجا فرض على الحكومة أن تشتريها من القطاع الصغير فقط، بدءا من صناديق الذخيرة إلى الأحزمة الجلدية، ومن أحذية الملاكمين إلى شبكة صيد الناموس، ومن الأقفال إلى غطاء الرأس.

وفي بعض المنتجات الأخرى تفضل العطاءات المقدمة من المنتجين الصغار، ولو زاد سعرها بنسبة ١٥٪ عن العطاء المقدم من الكبار، أما نحن في مصر فقد أرحنا أنفسنا، فكل مثل هذه المنتجات نستوردها من الصين!! ولا ينتجها الكبار ولا الصغار!

وقامت الخطة الهندية إذن على تقديم حماية مؤقتة للصناعات الصغيرة في مواجهة الصناعات الكبيرة، وذلك بتوفير مراكز ومعاهد لخدمة الصناعات الصغيرة بتقديم الخبرات والمشورة الفنية لها، وتقديم دراسات الجدوى واقتراح منتجات وأسواق جديدة للعمل فيها، وضبط الجودة، وأحيانا تقديم بعض الآلات بتسهيلات كبيرة، وتقديم المشورة الإدارية، وعقد دورات تدريبية للعمال والمديرين. وقد أدت هذه السياسة إلى الارتقاء بأداء الصناعات الصغيرة، حتى أصبحت تنتج لعب الأطفال - الدراجات - الميكروسكوبات - البطاريات - مكابس الغاز - الآلات الحاسبة وأجهزة التليفزيون بكل مكوناتها فيما عدا الشاشة - أسلاك

الكابلات والهوائيات. أما في الريف فتم إنشاء مراكز لتصنيع الآلات الزراعية وأدوات الحرف اليدوية، وفي الثمانينيات من القرن العشرين أصبح لدى الهند أكبر برنامج في العالم للصناعة الريفية، وكان أهمها الغزل بالنول اليدوي (فكرة غاندي)، وكان يعمل في هذا القطاع ١٠ ملايين فرد على ٣,٨ مليون نول يدوي بطريق مباشر، وأكثر من عشرة ملايين آخرين بطريق غير مباشر. وكانت العمالة في الغزل تأتي في المرتبة الثانية بعد الزراعة في الريف. وفي عام ١٩٨٣ أوقفت الحكومة التوسع في الأنوال الكهربائية للحفاظ على قطاع النول اليدوي، بل زيادته بنسبة ٦٠٪ (قارن ذلك بتحطيم حكومتنا لصناعة النسيج العريقة في مصر). مع ملاحظة أن المنسوجات على النول اليدوي غالية الثمن. ولم يكن دور الدولة مجرد مقرض، بل قامت بدور التاجر الوسيط بتوفير كل احتياجات المنتجين ثم القيام بعمليات التسويق!! (هل سمعتم بذلك يا أصحاب نظرية السوق الحر؟!) بل تم إنشاء جمعيات تعاونية للقيام بهذا الدور، وتقديم التصميمات المطورة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين! اهتمت التجربة الهندية أيضا بصناعات ريفية متنوعة، وبينما نحن غارقون في السحابة السوداء منذ سنوات، فإن الهند منذ ثلاثين عاما استخدمت القش في صناعة الكرتون.

هذه كانت أحد محاور النهضة الهندية من ثلاثين عاما. وتحول الهند الآن إلى دولة نووية فضائية صاروخية إلكترونية عظمى لم يأت

من فراغ، بل من العمل الجاد والدءوب الذي لم يتأثر بتداول السلطة بين الحزبين الرئيسيين، اهتمام كبير بالبحث العلمي، والتعليم، وأولا وقبل كل شيء: استقلال القرار والإرادة والتخطيط. هذا محور واحد (الصناعات الصغيرة) لتوضيح كيف عبأت الهند قواها الوطنية من أجل النهضة والتقدم.

حديث الصناعات الصغيرة يكشف الفرق بين الهزل المصري والجد الهندي!

ملحوظة: بعد كتابة الرسالة قرأت بشرى من وزير الحكم المحلي بمصر بإعطاء قروض لأكثر من ٥٠٠ مشروع صغير، كل مشروع سيحصل على ٤ آلاف جنيه!! فأي مشروع يمكن تمويله بهذا المبلغ التافه!

* * *

(١٦) الحكومة المصرية تحارب صناعة النسيج المصرية

من الصعب أن تجد حكومة في العالم تمارس هذا العبث بضرب مكامن قوة اقتصاد بلدها، ولكل بلد قطاعات رائدة ومحورية لأسباب تاريخية وجغرافية وعملية، والقطن في مصر وصل إلى حد أن يكون العمود الفقري للاقتصاد المصري، لتميز مصر عالميا بالقطن طويل التيلة، ومناسبة المناخ لزراعته، وقيام صناعة الغزل والنسيج حوله، حتى استوعبت في وقت من الأوقات، ثلث العمال الصناعيين، كذلك فإن الأمر يتجاوز ذلك لصناعات أخرى كالزيوت من بذرة القطن. ثم تحولت هذه المنظومة إلى التصدير، فكانت مصر من أهم الدول المصدرة لخام القطن طويل التيلة، وأيضا للمنسوجات الراقية التي اتسمت بمستوى عالمي معروف. ومنذ عهد مبارك - وهو بالمناسبة نفس بداية عهد يوسف والي- بدأ الأخير حربا منظمة لضرب العمود الفقري للبلاد: زراعة القطن. وإذا كان والي قد عزل إلا أن سياسته لم تعزل في كل المجالات، ومن بين ذلك إلغاء الاهتمام بزراعة القطن، وإلغاء الدورة الزراعية، والتي كان بإمكان الدولة من خلالها أن تحدد الحد الأدنى المطلوب من الأراضي لزراعة القطن لتغطية احتياجات الصناعة المحلية والتصدير معا. فقد كانت زراعة القطن تزيد عن مليون فدان وتنتج حوالي ١١ مليون قنطار نستخدم منها ٦ ملايين في المصانع المحلية ونصدر الباقي، أما الآن فإجمالي ما يتم إنتاجه لا يتجاوز ٥ , ٢ مليون قنطار فقط، وهو ما يكفي ٤٠ ٪ من احتياجات المصانع، ولذلك كان لابد

من اللجوء إلى الاستيراد. وحدث هذا العام أن ارتفعت أسعار الغزول في السوق العالمي بصورة كبيرة، وأصبحت المصانع في أزمة، لأن ذلك يؤثر على تكاليف الإنتاج، وللمصانع تعاقداتها الدولية بأسعار محددة، وفي نفس الوقت ليس لدينا من الأقطان الخام ما يكفي للاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية بتصديرها. فخسر الجميع، خسر الفلاحون، والمنتجون والمصدرون، وإن كانت خسائر المصدرين أقل! (ونعني مصدري القطن الخام). وهذه نتيجة أن نترك اقتصادنا في مفاصله تحت رحمة تقلبات أسعار السوق العالمي، وهي كارثة مماثلة لكارثة ارتفاع أسعار القمح عالميا، وقد حدثت الكارثتان في وقت واحد. وفي القطن تضاربت المصالح بين مصدري القطن الخام وصناعة النسيج، مع أن تصدير الخام لم يزد عن ٢٠٠ مليون دولار في موسم ٢٠٠٩-٢٠١٠، في حين بلغت صادرات النسيج ٢,٣ مليار دولار، والآن فإننا نضحي بالمكسب الأكبر (تصدير المنسوجات) لصالح المكسب الأصغر (تصدير الخام)، والاقتصاد الوطني ككل هو الخاسر. والآن فإن حوالي ألف مصنع نسيج مهددة بالتوقف في المحلة الكبري وشبرا الخيمة وغيرهما.

والمفترض أن الدولة الرشيدة تحافظ على دائرة متكاملة لهذه الصناعة المحورية، بحيث تجد الصناعة معظم احتياجاتها من إنتاج الزراعة لا أن تستورد ٦٠٪ من احتياجاتها من الخارج، فيعزف الفلاح عن زراعة القطن التي أصبحت غير مربحة بالنسبة له، ويهرب منها

لأي زراعات أخرى، فيتقلص إنتاج القطن أكثر، وتتجه الصناعة إلى الاستيراد أكثر. ولو زرعت دولة معادية مسئولين جواسيس لتخريب الاقتصاد الوطني فلن يفعلوا أكثر من ذلك، هذا ما حدث، وهذا ما قلناه من أكثر من عشر سنوات، وكان جزاؤنا السجن عامين، ومع ذلك ما تزال السياسة التخريبية هي السياسة الرسمية. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة لأكذوبة الكويز، وهي الاتفاقية التي تسمح لمصر بتصدير المنسوجات للولايات المتحدة بدون جمارك شريطة أن يدخل فيها المكون الإسرائيلي بنسبة ١٠,٥٪، وهو ما أدى إلى ارتفاع صادرات الملابس المصرية لأمريكا إلى ٦٠٠ مليون دولار. ورغم رفضنا من حيث المبدأ لفكرة رهن قطاعنا الصناعي المحوري بالاقتصاد الصهيوني وهي كارثة وطنية، وخيانة للأمة، واستسهال للكسب الحرام، إلا أن الأكذوبة فوق كل ذلك، إن هناك خلطا بين صناعة النسيج وصناعة الملابس الجاهزة. فصادرات الكويز وغيرها تجمع بين القطاعين، في حين أن صناعة الملابس الجاهزة تعتمد على تجارة الترانزيت، حيث يتم استيراد (أو تسريب) أقمشة مصنعة بالخارج ليتم تصنيعها في صيغة ملابس جاهزة وإعادة تصديرها، وهو أمر يضر ويضرب صناعة النسيج القائمة على مدخلات مصرية (القطن المصري) أي أن صناعة الملابس الجاهزة الراهنة تقوم بالمرحلة النهائية فقط وتضرب كل حلقات الإنتاج الوطني السابقة: زراعة القطن - الحلج - الغزل - النسيج بنسبة ٦٠٪ حتى الآن. أي أن هذه الصناعة تتحول إلى مجرد ترانزيت أو وسيط لمنتجات الغير، وهذا أمر بالغ الضرر بالاقتصاد الوطني على المديين المتوسط والبعيد، والمثير

للدهشة أن الحكومة بدلا من إعطاء حوافز ودعم للصناعة الوطنية تقدم الحوافز والتسهيلات لصناعة الملابس الجاهزة بخفض التعريفة الجمركية على ما تستورده، وقد حدث ذلك في أوائل ٢٠٠٧. وكأن الدولة المصرية تقدم دعما للمنسوجات المستوردة وللصناعات الأجنبية (وهي آسيوية غالبا) على حساب الصناعة الوطنية.

وفي كل ذلك نحن لسنا أمام خطأ فني أو سهو أو غفلة، فقد كتب الخبراء في ذلك على مدار السنوات الماضية، ونشرت الصحف بها في ذلك صحف الحكومة. ولكن هناك انحياز مع سبق الإصرار والترصد لحفنة من المصدرين، وهناك خضوع شامل لطلبات الولايات المتحدة في المجالين الزراعي والصناعي، ولطالما أشاد وزراء الزراعة الأمريكيون بسياسات يوسف والي وبإلغائه للدورة الزراعية، والذي سموه تحرير الفلاح وإعطائه الحرية ليزرع ما يشاء. فخسر الفلاح وخسرت الزراعة وخسرت الصناعة وخسرت مصر. بل لقد تركوا مصانع النسيج تبلى وتتدهور مع سبق الإصرار والترصد ولم يجددوا آلاتها، ولم يحلوا مشكلاتها المالية، حتى تتجه للخسارة، مما يبرر التوجه لخصخصتها وبيعها. رحم الله الفراعنة.. أول من أسس صناعة النسيج.. رحم الله محمد على باشا.. رحم الله طلعت حرب.. وجمال عبد الناصر.. أما الآن فإن الإصلاحات الجزئية لم تعد تجد في ظل هذا النظام العصي على الإصلاح.. اللهم إني بلغت.. اللهم فاشهد.

***

(١٧) الصين تهزم أمريكا في معركة السوبر كمبيوتر.. و٨ دول عربية تسبق مصر في تجربة الحكومة الإلكترونية

القوة العسكرية= العلم، والقوة الاقتصادية= العلم، هذه المعادلة صحيحة إلى حد كبير، فالعلم بكل فروعه هو أساس قوة الأمم. لذلك كان أول اتصال من السماء إلى الأرض في عهد البعثة المحمدية (اقْرَأْ) ﴿ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) ﴾ [العلق]، وبعد العلم الشرعي يأتي العلم الذي يكشف السنن الاجتماعية: العلوم النظرية والاجتماعية، ثم العلوم الطبيعية والتي تفرع عنها التطور التقني (التكنولوجي)، وما هذان الفرعان من العلوم إلا بحث واكتشاف لسنن الله التي أودعها في الأرض والكون، التي يكتشفها الإنسان حتى وإن لم يكن مؤمنا بالله!

أخيرا وجهت الصين ضربة قاصمة للولايات المتحدة في صراعهما حول المركز الاقتصادي الأول للعالم، عندما توصلت إلى أسرع سوبر كمبيوتر في العالم (تيانهه ١- إيه) والذي يعمل عبر مليارات الرقائق الإلكترونية، وتفوق سرعته مرة ونصف أسرع سوبر كمبيوتر أمريكي (كراى-٢)، وتقدر سرعة الكمبيوتر الصيني الذي احتل المركز الأول في التصنيف العالمي في أكتوبر ٢٠١٠ والذي يصدر عن جامعة تينيسي الأمريكية، تقدر سرعته بإجراء ٢,٥ كوادريليون أمر في الثانية

(الكوادريليون يساوي ألف تريليون). وكانت مسيرة السوبر كمبيوتر بدأت بكمبيوتر أمريكي سرعته: مليون أمر في الثانية فحسب! وهكذا نرى هذا التطور الفلكي في الصراع العلمي - التكنولوجي. وقد أدى هذا التطور إلى إضاءة المصابيح الحمراء في واشنطن، فالموضوع أبعد ما يكون عن الترف العلمي، فهو يدخل في صميم الصراع العالمي بين القوتين. إذ تكمن قيمة السوبر كومبيوتر الخارق السرعة في قدرته على حل مشاكل أساسية في بنية المصالح الوطنية مثل الدفاع والمال والطاقة والعلوم، فهو يستخدم مثلا في العثور على آبار النفط. كما تستخدمه الصين في صناعة الطائرات المتطورة.

وقال أحد أساتذة جامعة فرجينيا الأمريكية عن هذا التطور (ظهور السوبر كمبيوتر الصيني تيانهه- إيه) بأنه منعطف خطير بالنسبة للولايات المتحدة، وأنه تهديد لأساس الاقتصاد الأمريكي في المستقبل.

وستسعى الولايات المتحدة بكل قوة للخروج من هذا المأزق بمضاعفة العمل للتوصل من جديد إلى المركز الأول، كما فعلت من قبل حين سبقتها اليابان. ولكن هل تفلح هذه المرة؟!

ولإدراك الأبعاد الاقتصادية لهذا التطور، يجب العودة للثمانينيات حيث تمكنت اليابان من التفوق على أمريكا في مجال السوبر كمبيوتر، وترافق ذلك مع اكتساح ياباني للاقتصاد الأمريكي بشراء شركات

أمريكية، أو بتأسيس شركات يابانية ضخمة في الولايات المتحدة خاصة في مجال الإلكترونيات، واكتسحت منتجات سوني (خاصة الفيديو) السوق الأمريكي، بل بدأت اليابان في شراء استوديوهات في هوليود قلب صناعة السينما الأمريكية. ولم يتم إيقاف هذه الموجة اليابانية، إلا بعودة الولايات المتحدة مرة أخرى للمركز الأول في عالم السوبر كمبيوتر. ثم عادت اليابان مرة أخرى للتفوق عام ٢٠٠٢، إلا أن الولايات المتحدة أنفقت أموالا طائلة لاستعادة المركز الأول في عالم السوبر كمبيوتر عام ٢٠٠٤. فهل لذلك علاقة بحالة الجمود التي أصابت الاقتصاد الياباني في السنوات الأخيرة؟!

وتقوم فكرة السوبر كمبيوتر على جمع الآلاف من أجهزة الكمبيوتر الصغيرة، واستخدام البرمجيات لتحويلها إلى كيان واحد. وبهذا يمكن مع توفر المال والخبرة شراء المكونات التكنولوجية الجاهزة، وإنشاء جهاز سريع. ويتبع السوبر كمبيوتر الصيني اليوم هذا النموذج من خلال ربط آلاف الرقائق الإلكترونية المصنوعة في شركات أمريكية كـ«إنتل» و«نفيديا». ويكمن سر الإنجاز التكنولوجي في عملية الوصل بين هذه الرقائق، وهي تقنية خاصة بالشبكات وضعها الباحثون الصينيون وطوروها. وقد صنع (تيانهه-١) بأيد صينية في المركز القومي للحوسبة الخارقة في جامعة تيانجين. واستخدام رقائق أمريكية في هذا المجال تؤيد الفكرة التي نلح عليها دائما وهي أن الأقل تقدما لابد أن يبدأ من حيث

توصل الأكثر تقدما، ولا يصعد على السلم بشكل رتيب، بل بقفزات تستوعب ما حققه الآخرون. وهو درس طبقته كافة الدول الصاعدة في المجال التكنولوجي.

أما نحن ففي هذا الصراع نبدو ككائنات متخلفة تتابع ببلاهة ما يجري أمامها، ولا تكاد تفهم شيئا، ولا تملك إلا أن تفتح أفواهها مندهشة! إن الصين استقلت في وقت متقارب مع مصر (١٩٤٩)، ولم تكن تملك في ذلك الوقت أي حظوظ في التقدم العلمي والتقني، بل كانت غارقة في مستنقعات الفقر والتخلف وخارجة من حرب أهلية مدمرة، واحتلال ياباني بالغ القسوة. فكيف أصبحت؟ وكيف أصبحنا؟ ولا يتعلل أحد بكبر حجم الصين مساحة وسكانا، فالعبرة بنظام الحكم وقدرته على تفجير طاقات الأمة، ولدينا أمثلة من دول أخرى ليست بحجم وإمكانيات الصين ولكنها مشتركة في هذا السباق العالمي العلمي كاليابان وحجمها لا يزيد عن ولاية أمريكية. وكذلك نجد على خريطة العالم الاقتصادية والتقنية بلاداً مجهرية كسنغافورة، أو بلاداً أقل من مصر حجما وسكانا وتاريخا كماليزيا.

نحن نسعد حين تسبق الصين أمريكا في أي مجال، فأمريكا هي عدوتنا الأولى، وعدوة العرب والمسلمين، ونصيرة إسرائيل الأولى، ولكن الأهم من ذلك أن نتعلم من تجربة التنمية في الصين. نحن نحتاج لنخبة حاكمة: نظيفة - وطنية - ذكية - مثقفة - جادة وصبورة ومثابرة

- طموحة - صلبة في كل ما يتعلق بالاستقلال - تؤمن بإمكانيات وطاقات وحضارة شعبها وأمتها، ومن قبل ومن بعد تؤمن بالله ورسله ولا تخشى في الله لومة لائم. وعناصر هذه النخبة موجودة في تربة بلادنا أو مهجرة هربا من جحيم الداخل. ولا ينقصنا إلا تجميعها ودفعها إلى سدة الحكم وساعتئذ يمكن الحديث عن بداية التنمية المستقلة، والنهضة الحضارية الشاملة.

ملحوظة: لقد صدعنا حكامنا بحكاية الحكومة الإلكترونية، وبمناسبة هذا الإنجاز الصيني في عالم الكمبيوتر، نذكر بأن رئيس وزراء مصر ربما هو الوحيد الذي جاء من عالم الكمبيوتر بالمعنى الفني، الوحيد بين رؤساء حكومات العرب، كما لم نسمع عن رئيس وزراء في العالم تخصص كمبيوتر إلا في مصر!! وبالمناسبة فإن الحكومة الإلكترونية ليست هي التي تكتفي بتقديم الخدمات بالكمبيوتر، كدفع فواتير الكهرباء والتليفون.. إلخ، بل تلك التي تتفاعل مع آراء واقتراحات الجماهير التي تصلها عبر الشبكة العنكبوتية، وأيضا تلك التي تستخدم الشبكة للتفاعل بين مؤسسات الحكومة المختلفة. وفي ظل هذه المعايير، وفي ظل وجود رئيس وزراء كمبيوترى!! فقد جاء ترتيب مصر الـ ٨٦ وفقا لآخر تقرير للأمم المتحدة، وجاءت البحرين في المركز الأول عربيا و ١٣ عالميا، ومن البلاد العربية التي سبقت مصر: تونس في المركز ٦٦،

وعُمان جاءت ٨٢، والسعودية ٥٨، والكويت ٥٠، والإمارات ٤٩، وقطر ٦٢، والأردن ٥١.

أما على مستوى العالم فكانت الدولة الأولى: كوريا الجنوبية.

هل نحتاج إلى تعليق؟! (لا تعليق)!

* * *

(١٨) ودرس في الطيران! شركة برازيلية

تحتل المركز الثالث في صناعة الطائرات المدنية

نواصل في هذه الرسالة قصة نجاح أخرى، ولكن هذه المرة في البرازيل، إن المرء - في بلدنا البائس - يسعد بتجارب النجاح شرقا وغربا لأمم تقتحم دروب التقدم لأنها تعطينا المثل، وتؤكد لنا أننا إذا حسمنا أمرنا على الانطلاق (في ظل نظام وطني جديد) فبإمكاننا أن نفعل الكثير، وبإمكاننا أن نلحق بالعالم بدلا من النظر إليه ببلاهة. فنحن لا ينقصنا - كما قلنا في الرسالة السابقة - إلا قيادة: نظيفة - مخلصة - وطنية - مثقفة - طموحة.. إلخ.

لا شك أنكم سمعتم جميعا عن شركتي بوينج الأمريكية والإيرباص الأوروبية باعتبارهما الشركتان المهيمنتان على صناعة الطائرات المدنية، ولكن أغلبكم لا يعلم من هي الشركة الثالثة؟! هي «إمبراير» البرازيلية. وهذا من انجازات «لولا دي سيلفا» قبل أن يرحل بعد دورتين في الرئاسة لا تتجاوز ٨ سنوات. البرازيل كانت خارج الخريطة الاقتصادية الأساسية، وكانت تعاني من ويلات الديون. وفي سنوات «لولا» أصبحت تحتل المركز السابع بين دول العالم. وهذه قصة نجاح في مجال الطيران.. فمنذ ١٦ عاما فقط تحولت شركة إمبراير سريعا إلى واحدة من أهم الشركات المصممة للطائرات بعد خصخصتها، فنحن أمام تجربة رشيدة وناجحة للخصخصة، وليس على الطريقة المصرية.

ولكن نجاحها الأكبر كان في عهد «لولا» حيث حققت سلسلة طائرات ركوب مدنية E نجاحا باهرا منذ إنتاج أول طراز عام ٢٠٠٤. والشركة تنتج أيضا مقاتلات وطائرات نفاثة خاصة.

وتمثل طائرات إمبراير ٣٧٪ من أسطول شركات الطيران الإقليمية في الولايات المتحدة. واستأجرت «سارة بلين» خلال حملتها كمرشحة لنائب الرئيس عام ٢٠٠٨ طائرة من طراز E-190 وقد تزاحمت طلبات الشراء على الشركة حتى بلغت الآن ١٨٠٦ طائرة من المتوقع أن تدر عوائد بأكثر من ١٥ مليار دولار، بينما عانت الشركة من الفشل الكبير خلال فترة النظام العسكري الديكتاتوري في السبعينيات، ولم تنجح إلا في عهد الحريات والخصخصة الوطنية والرؤية المستقلة عن الولايات المتحدة، وارتبط نجاح الشركة بتركيزها على تصنيع الطائرات المتوسطة الحجم (٥٠ مقعدا)، رغم تعرضها للمنافسة في هذا المجال من الصين وروسيا واليابان. ثم طورت إنتاجها لتنتج طائرات تحمل بين ٧٠ إلى ١٢٠ راكبا، وقد أصبح هذا هو المنتج الرئيسي للشركة. وتستخدم الخطوط الجوية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والكندية هذا الطراز من الطائرات البرازيلية، وهي متميزة في بعض الخصائص، فهي لا تصدر إلا ضوضاء قليلة خلال حركتها، ولديها قدرة على تجنب معظم المطبات الهوائية، وهي أكثر ظاهرة تقلق الركاب. وتعتمد القوات الجوية البرازيلية على إنتاج هذه الشركة من المقاتلات، ويقول الطيارون عنها إن فكرتها رائعة، والتعامل معها أكثر سهولة من الطرازات الأخرى، وتتمتع أنظمتها بذكاء شديد. وتسعى الشركة لتصدير إنتاجها من

المقاتلات لدول أجنبية. وتقوم حاليا بتصنيع طائرة حربية ضخمة من طراز KC -390 لتنافس الطائرة الأمريكية الشهيرة C- 130، ومنذ عامين اقتحمت الشركة مجال الطائرات النفاثة الفاخرة التي يقبل عليها رجال الأعمال، وتسيطر الآن على ١٤٪ من حجم مبيعات هذا السوق، حيث تنتج طرازين فينوم ١٠٠، ٣٠٠، وبالمناسبة فإن أسعارها معقولة جدا لمن يريد الشراء ٣,٧ مليون دولار و٨ مليون دولار!!، ويتميز الطرازان بجودة عالية. وفي هذا النوع من الطائرات فإن هناك ٦٠٠ طلب شراء مقدمة للشركة.

***

نكتفي بهذا القدر حتى لا يصيبنا الاكتئاب على أحوال بلادنا، فالبرازيل بدأت محاولاتها الجادة الأولى في صناعة الطيران في الستينيات من القرن العشرين، وهي نفس الفترة التي حاولت مصر فيها الدخول في هذا المضمار، وقد بدأت مصر بتصنيع الطائرة (القاهرة) وهي طائرة تدريب، وهي بداية معقولة، وتحول هذا التصنيع إلى مشروع مشترك مع الهند، وكان دور مصر هو تصنيع محرك الطائرة، وكان دور الهند تصنيع جسم الطائرة، وهو ما يعكس تقدم مصر على الهند تكنولوجيا منذ نصف قرن. أما الآن وفي ظل هذا العهد المبارك فإننا نستورد الدراجة (البسكليته) من الهند، ولا نصنع طائرات ولا سيارات، لا نصنع محركات طائرة ولا جسم طائرة، وأغلقنا هذا الملف تماما كما أغلقنا ملف صناعة السيارات، وملف الطاقة النووية، وملف الأقمار الصناعية، ثم يقول رشيد وزير

الصناعة إن مصر دخلت مجال الصناعة الثقيلة (الزجاج - الأسمدة - حديد التسليح!!). وبالمناسبة فإن من البلاد التي اقتحمت مجال صناعة الطيران الحربي أو المدني: باكستان وإندونيسيا وإيران. أما الهند التي كانت خلفنا تكنولوجيا، فقد أصبحت من أهم البلاد في تصنيع وإطلاق الأقمار الصناعية، حتى لقد غطت احتياجاتها الوطنية، وأصبحت تصنع وتطلق الأقمار تجاريا لحساب الدول الأخرى، وتحقق أرباحا طائلة من ذلك، وهي تعد لبرنامج فضائي خلال أعوام قليلة، أي إرسال بعثات مأهولة للفضاء. أما في مجال الصناعة الإلكترونية فإن قيمة هذا القطاع في الهند الآن ٦٠ مليار دولار، ٥٠ مليار دولار منها عوائد التصدير، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم (الصادرات) إلى ٢٢٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وقد بدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من ذلك لأن كبرى شركات الكمبيوتر في أمريكا تنجز قسما كبيرا من أعمالها على أرض الهند، لأن ذلك أقل في التكلفة ولا يقل في الجودة، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة البطالة وعدم التشغيل في الولايات المتحدة!

نحن لا نكايد النظام الحاكم في مصر عندما نقول إنه أخرجنا من التاريخ، وجعلنا على هامش العالم نتابع ما يجري فيه وبأنفسنا الحسرة. إن التغيير ضرورة إذا أردنا أن نبقى كأمة على خريطة العالم.

***

(١٩) لا نزال نطالب بمحاكمة يوسف والى!!

منذ ١١ عاما خضنا في جريدة «الشعب» الناطقة بلسان حزب العمل معركة ضارية ضد يوسف والي نائب رئيس الوزراء وأمين عام الحزب الوطني ووزير الزراعة في ذلك الوقت، والتي اشتهرت بأنها حملة ضد استيراد مبيدات مسرطنة من إسرائيل، والحقيقة أنها كانت حملة شاملة على سياسته الزراعية التي اعتبرناها تحقق أهداف الأعداء الصهاينة والأمريكان، وتحت هذا العنوان تندرج سياسة ضرب المحاصيل الإستراتيجية وعلى رأسها القطن والقمح والذرة، وما لذلك من أثر مدمر على الصناعة المصرية (النسيج) وعلى أمننا الغذائي. ربط الزراعة المصرية بالصهاينة: ليس باستيراد المبيدات المسرطنة فحسب، بل التقاوي المهندسة وراثيا خاصة في مجال الفواكه والخضراوات، والهرمونات المسرطنة لزيادة محصول هذه المزروعات، وعلاج الآثار المترتبة على ذلك في التربة أيضا من إسرائيل، حتى في قطاعات النخيل وتربية النحل تم التعاون مع إسرائيل وأدى ذلك إلى آثار مدمرة.

كذلك تم ربط الزراعة المصرية بالمصالح الأمريكية، فأصبحت مصر المستورد الأول - في عهد والي - للقمح الأمريكي والخامس للذرة الأمريكية، وهي مواد بدورها مهندسة وراثيا وضارة بصحة المصريين، وتم ربط شبكة المعلومات الزراعية المصرية إلكترونيا بإسرائيل، وتم

تسفير المهندسين الزراعيين والمزارعين لأخذ دورات في إسرائيل. وكأمين عام للحزب الوطني تم ربط شباب الحزب الوطني بشباب إسرائيل في دورات ومعسكرات مشتركة.. إلخ.

وقد وصلت الحملة إلى ذروتها وانتقلت إلى المحاكم عندما وصفت كل ذلك - وغيره - بأنه اتهام لوالي بالخيانة العظمى وطاليت رئيس الوزراء كمال الجنزوري بإعلان موقفه من ذلك! وكانت النتيجة المباشرة هي الحكم على كاتب هذه السطور والزميل/ صلاح بديوي بعامين حبس، ورسام الكاريكاتير عصام حنفي بسنة واحدة. وبعد أن أمضينا العقوبة وخلال أعوام قليلة ظهرت قضية المبيدات المسرطنة التي حوكمت على أساسها قيادات وزارة الزراعة وعلى رأسهم يوسف عبد الرحمن الذراع اليمنى ليوسف والي، ولا يزال بعضهم يمضي العقوبة في السجن حتى الآن. ولكن أحدا لم يقدم اعتذارا لنا ولم يرد لنا الاعتبار أو حتى التعويض عن فترة السجن الظالم (ولهذا أهمية أدبية في المقام الأول). والحكم الأول الذي صدر في قضية يوسف عبد الرحمن وجه الاتهام صراحة ليوسف والي باعتباره المسئول الأول عن الجريمة وطاليت المحكمة بالتحقيق معه، ولكن ذلك لم يحدث! ومع ذلك فخلال السنوات الماضية تم إقصاء والي عن كل هذه المناصب: نائب رئيس الوزراء - أمين عام الحزب الوطني - وزير الزراعة. وهذا يعني أن حملتنا حققت هدفها الأساسي. وإن كان أباظة وزير الزراعة الآن يعود ليسير في نفس المسار.

والطريف أن يوسف والي ظل نائب رئيس الحزب الوطني الحاكم حتى الآن.

إننا لا نزال نطالب بمحاكمة والي عن جرائمه على الأقل في إدخال مواد ضارة بصحة المصريين كما حوكم تلميذه وكبش فدائه يوسف عبد الرحمن والموجود في السجن حاليا.

كذلك فإن وزير الزراعة الحالي يسير على نفس خطى وسياسات والي الزراعية، وهذا أخطر ما في الموضوع. فالله وحده يعلم أنني لا أحمل أي ضغينة شخصية ليوسف والي خاصة بعد تركه للسلطة.. ما يشغلني الآن هو قطع دابر سياساته التي ما تزال مستمرة في عهد أباظة بعد انقطاع قصير في عهد الوزير الليثي. لأن عدم محاكمة والي أو وقف سياساته التي يمارسها أباظة يعني أن ما قام به والي كان السياسة العليا للنظام. وهذا يعني أنه لا أمل في أي إصلاح زراعي، ولا أمل في أي حماية لصحة المصريين في ظل هذا النظام.

* * *

(٢٠) إذن لقد أصبح رجل الأعمال..

الذي لا يتعامل مع إسرائيل.. حمارا!!

الحكومات هي قادة الشعوب، إن صلحت صلح الشعوب، وإن فسدت فسد الشعوب. خطيئة كامب ديفيد ومعاهدة السلام أنهما لم يكتفيا بالهدنة أو إنهاء الحرب مع إسرائيل، بل حولتا إسرائيل إلى صديق مصر، والطرف الأولى بالرعاية وفقا للمصطلح الاقتصادي المعروف في السياسة الدولية. وعلمت الحكومة الشعب أن التعامل مع إسرائيل حلال ولا غبار عليه، فقد أصبحنا أصدقاء وبيننا معاهدة السلام. ورغم قلة احتكاكي بأوساط رجال الأعمال، إلا أنني اكتشفت من خلال لقاءاتي مع بعضهم أن حجم التعاون مع إسرائيل أكبر بكثير من المعلن. حدثني صاحب شركة بشكل عرضي - وهو لا يعرف موقفي من التطبيع - عن مشاهداته في تل أبيب. فسألته عن سفره لتل أبيب، فقال بصورة طبيعية إنه صاحب شركة ويصدر منتجاتها لإسرائيل. سألته هل اعترضتك أية مشكلات في مصر بسبب ذلك، وهل حصلت على إذن من الأمن؟ قال لي: إطلاقا لقد اتصل بي مستورد إسرائيلي وزارني في مكتبي واتفقنا على كل شيء. وأنا أسافر إليهم في تل أبيب بين حين وآخر لتنسيق العمل. قلت له: هل تتعرض لأي مضايقات أو أسئلة من الأمن لدى عودتك. قال: إطلاقا.. كل ما هناك أنني عندما أعود على طائرة العال الإسرائيلية

يتحدث معي ضابط بالمطار عما فعلته في إسرائيل فأروي له وذلك لمدة دقائق. وعندما ذهبت للحصول على تأشيرة من السفارة الإسرائيلية استوقفني أمين شرطة وراح يستجوبني، فصحت فيه: ألا توجد معاهدة سلام مع إسرائيل. وجاء الضابط واعتذر لي وقال اتفضل ادخل!

وفي نفس الجلسة رأيت أحد رجال الأعمال يشيد برجل أعمال مصري على أنه من أحسن المستثمرين في مصر. قلت له لماذا؟ قال: ألا تعرف أنه أول من أدخل الإسرائيليين في المجال الزراعي، وجاء بهم إلى مصر! وأدركت أنني في المكان الخطأ، واستأذنت لأنصرف من المكان!!

إذن لقد أصبح رجل الأعمال الذي لا يتعامل مع إسرائيل.. حمارا!

وتأتي اتفاقية الكويز كأحد علامات الارتفاع بالتعامل مع إسرائيل، ليس بصورة طبيعية فحسب، بل باعتبارها الدولة الأولى بالرعاية، أي أن الامتيازات التي تحصل عليها تكون أفضل امتيازات يحصل عليها أي طرف أجنبي آخر في التعامل التجاري. بل أكثر من ذلك فإن الكويز بمنزلة سوق مشتركة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة. وهي قائمة على أساس إمكان تصدير السلع الصناعية المصرية لأمريكا بدون جمارك شرط أن يكون في مكوناتها ٥, ١٠٪ إنتاج إسرائيلي. وقد بدأ التنفيذ أساسا في قطاع النسيج. وبالتالي أصبح التعاون مع إسرائيل إجباريا لمن

يريد تصدير المنسوجات لأمريكا بدون جمارك. ويدور الحوار أحيانا بين المؤيدين والمعارضين لهذه الاتفاقية على أساس المكسب والخسارة بالمعنى المالي. وهذا هو المدخل الخطأ للمناقشة، فالسؤال الأول الذي يطرح: هل هذا العمل حلال أم حرام؟! وإلا فإن المكسب من حالات الميسر أكبر بكثير من أي عمل منتج. وافتتاح دار للدعارة يدر أموالا أكثر بكثير من افتتاح مطعم للأكل الحلال!! فإسرائيل لا تزال كيانا معتديا على أراضي فلسطين العربية الإسلامية والقدس والمسجد الأقصى، بالإضافة لاحتلال أراضي سورية، وتحفزها مستمر لضرب لبنان وإيران وسوريا، بل هي من خلال التطبيع، أغرقت مصر بالأسلحة والمخدرات والدولارات المزيفة والمواد الزراعية المسرطنة. وأخيرا صرح رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية أن أهم إنجازاته القيام بأعمال جليلة لتفسيخ المجتمع المصري. ومع ذلك فإن المال الحرام لا بركة فيه، وحتى بالمعايير الاقتصادية فمصر خاسرة من اتفاقية الكويز بالحسابات الباردة. فصناعة النسيج في مصر الأصل فيها أنها العمود الفقري للصناعة المصرية فكيف نرهن تقدمها أو تأخرها بالعدو الإسرائيلي.

إن إسرائيل تستغل حكاية المكون الإسرائيلي للمغالاة في الأسعار تصل إلى ارتفاع قدره ٣٠٪ عن مثيلاتها في العالم. ويؤدي ذلك إلى رفع أسعار المنتج المصري، بل وأدى إلى وقوع بعض المصانع المصرية في مديونية مع المورد الإسرائيلي. كذلك فإنه بعد ٥ سنوات من الآن ستلغى

الجمارك على مستوى العالم من خلال منظمة التجارة العالمية ولا يكون لذلك الامتياز الذي أعطيناه لإسرائيل أي قيمة. كما ثبت أن ٥ شركات مصرية فقط هي التي تستحوذ على نصيب الأسد في مكاسب التصدير لأمريكا بهذا الأسلوب، أي أن قلة قليلة من رجال الأعمال هي التي تحقق ثراءً من خلال هذه العلاقة المهينة. وأن كل الصادرات لأمريكا لم تزد على مدار ٦ سنوات على ٩٥٠ مليون دولار، وهو رقم لا يعتد به في عالم صادرات النسيج. مثلا فيتنام التي لا تاريخ لها في عالم النسيج، تصدر الآن بـ ٨ مليار دولار سنويا منها ٤ مليار للولايات المتحدة، بدون كويز، وبدون إسرائيل!!

ولكن اتضح مؤخرا أن اتفاقية الكويز التي لم تعرض على مجلس الشعب درءا للفضائح، تتضمن شرطا غريبا إن صح ما نشرته الكرامة في عدد ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠، وهو إجبار مصر على تصدير ثلثي محصولها من القطن لإسرائيل بأسعار منخفضة وثابتة. وهي نفس طريقة تصدير الغاز لإسرائيل. أي حتى لا تستفيد مصر من أي ارتفاع للأسعار في السوق العالمي، والمعروف أن الارتفاع هو السمة العامة للأسعار دوليا.

هذه المعلومة بالغة الخطر، فنحن أمام شرط لا تفرضه إلا دولة غازية ومحتلة لدولة أخرى. وإلا فما معنى إجبار دولة مستقلة على بيع جزء من محصولها (بل أغلب محصولها) لدولة بعينها، وبأسعار ثابتة. ربما سنكتشف في يوم ما أن هناك اتفاقا مماثلا بتصدير نسبة محددة من إجمالي

إنتاجنا للغاز لإسرائيل، أما الأسعار الثابتة والمخفضة فقد أقرت بالفعل في اتفاقية الغاز السابقة. ويؤكد ذلك أن الشركة المصرية الإسرائيلية المصدرة للغاز، أرسلت وفدًا لإسرائيل للتعاقد على صفقات جديدة لتصدير الغاز. هذا ما نشرته صحيفة إسرائيلية ونفته وزارة البترول المصرية. ولكننا في هذه المسائل نصدق الصحيفة الإسرائيلية، ثم لماذا تخترع هذه القصة؟! ثم لماذا لم تنف وزارة البترول المصرية ما نشرته صحيفة معاريف عن أن مصر أعطت إعفاءً ضريبيا للشركة الإسرائيلية المستوردة للغاز المصري من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨؟!!

حسبنا الله ونعم الوكيل

***

(٢١) بعد الغاز.. حكامنا يصدرون السكر لإسرائيل رغم احتياجنا له!

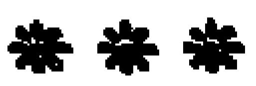
قصة الغاز مع إسرائيل.. تتكرر مع السكر.. نحن نصدر الغاز لإسرائيل رغم احتياجنا له في مصر، والآن نصدر ٥٥ ألف طن من السكر لإسرائيل، رغم شح الأسواق من السكر وارتفاع سعر الكيلو إلى ثمانية جنيهات. وقد كنا نعترض على شعار «مصر أولا» لأنه يعلي من التعصب لمصر ضد العرب الأشقاء، ثم اتضح أن الشعار الآن «إسرائيل أولا»، فهناك سياسة عليا بإرضاء إسرائيل والوفاء بأي طلبات أو احتياجات لها ولو على حساب المصريين. وكان علماء أزهريون قد أفتوا منذ أيام بنفس ما قلنا به في الرسالة الماضية، وهو أن تصدير الغاز لإسرائيل حرام شرعا، وهم: نصر فريد واصل مفتي الجمهورية الأسبق والشيخ عبد الحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى السابق، ود. عبد المعطي بيومي عضو مجمع البحوث الإسلامية. والآن جاء دورهم لإصدار فتوى مماثلة للسكر، وإن كان الأمر لم يعد يحتاج لأي فتاوى ونحن نتحدث عن المعلوم من الدين بالضرورة.

ومن ناحية أخرى فإن قصة السكر هي نفس قصة القطن (وقصة القمح من زاوية أخرى)، فقد يكون من غير الممكن في ظل ضيق مساحة الأرض الزراعية أن نكتفي زراعيا من كل شيء، ولكن من غير المقبول

ألا نحقق الاكتفاء الذاتي في أي محصول رئيسي. فالفوضى والإهمال وانعدام المسئولية هي سيدة الموقف، ووزير الزراعة ما يزال يتحدث عن اعتماد آليات السوق دون الدورة الزراعية. والنتيجة أزمات متوالية في صناعة النسيج والسكر والمواد الغذائية والخبز! والقمح مسألة واضحة؛ فهو يتعلق - وأيضا الذرة بغذاء الشعب الرئيسي الذي لا غنى عنه. أما السكر فهو بالإضافة لدوره- الغذائي المباشر فهو من مستلزمات مئات المصانع المنتجة للمواد الغذائية. تحدثنا عن الدائرة الكاملة للقطن من زراعة إلى غزل النسيج، وكانت مصر سيدة القطن والجالسة على عرشه في العالم، فأصبحنا من المستوردين له، وعندما ارتفعت أسعاره عالميا ارتبكت كل مصانع النسيج. وتتكرر نفس القصة بحذافيرها في السكر، فمنذ سنوات ليست بعيدة كنا نكتفي من زراعتنا لقصب السكر، بل وصلنا إلى مرحلة التصدير، أما الآن فوصلت الفجوة إلى قرابة ٤٠٪ من احتياجاتنا، والفجوة تصل إلى مليون طن سنويا، فلما ارتفعت أسعار السكر عالميا، ارتبكت أيضا مصانع السكر والمواد الغذائية، والآن فإننا نهرول للاستيراد بأي طريقة، وبدون الغطاء النقدي الذي كانت تطلبه البنوك من المستوردين. فلم تعد في مصر دائرة كاملة لأي منتج حتى وإن كانت شروط ذلك متوفرة بالكامل داخل الوطن. وفي السكر لم نكتف بتراجع زراعة قصب السكر، بل تراجعت المساحة المزروعة بالبنجر بنسبة ١٥٪، وهو ما يؤثر على احتياجات مصانع السكر المعتمدة عليها، بنفس

النسبة، والسبب متكرر، وهو الأسعار المنخفضة لتوريد المحصول، الأمر الذي يدفع المزارعين لهجرة زراعة البنجر.

ولنضرب مثلا من بلاد العقلاء، فاليابان من أغنى بلاد العالم (ثالث اقتصاد) ولا ينقصها المال، ولكنها تحرص على الاكتفاء من الغذاء الرئيسي (الأرز)، ولكن الأمر لا يتوقف على زراعة الأرز، بل على كل الدورة الاقتصادية له في المجال الصناعي، لأن توافر الغذاء الرئيسي داخل البلد مسألة أمن قومي (الأمن القومي في مصر أصبح هو حصار غزة وتجفيف المنابع المالية والتسليحية لحماس)، بل وصل الأمر مؤخرا في اليابان لإنتاج آلة منزلية (فرن آلي) لتحويل الأرز إلى خبز بصورة آلية، فتضع السيدة الأرز في الجهاز بالمطبخ، ويتولى الجهاز كل عمليات التحضير والعجن والخبز، ويخرج الأرغفة جاهزة للأكل. وهكذا فإن الدورة الاقتصادية أصبحت متكاملة حتى إلى البيوت، أما نحن فلا نستطيع إقامة دائرة تقليدية للمنتج من مرحلة الزراعة ثم مستلزمات الإنتاج ثم الصناعة ثم التسويق المحلي، وما يتبقى يكون للتصدير، في أي سلعة من السلع (رحم الله محمد على وجمال عبد الناصر). نحن ما زلنا نعبث خارج التاريخ.



(٢٢) جهاز تكييف وسيارة لكل مواطن!!

أحاول أن أهرب في هذه الرسائل من أحوال الاقتصاد المصري إلى أحوال الاقتصاد العالمي، فكتبت أحيانا عن الأزمة العالمية، أو إنجازات الدول الصاعدة البرازيل والهند، أو التنافس الصيني - الأمريكي، لأن أحوال الاقتصاد المصري أصبحت أقرب إلى العبثية، وأي دارس للاقتصاد مثلي، يجد صعوبة في إيجاد علاقة بين ما يجري في مصر حاليا وعلم الاقتصاد من أي مدرسة كانت، إن أحوال الاقتصاد في مصر جديرة بأن تناقش في صفحة الحوادث وعلى يد محرر متخصص في متابعة الجريمة من خلال البلاغات التي تقدم لأقسام الشرطة!

مثلا حاولت أن أجد مرجعا حول أوضاع الصناعة الحالية فلم أجد إلا نتفا لا تقدم صورة إجمالية، حتى تقارير الأهرام السنوية التي يحررها المحلل الاقتصادي الممتاز أحمد النجار فإنك لا تجد فيها شيئا عن الصناعة، ولا شك أنها لم تسقط منه سهوا، بل الصناعة برمتها هي التي سقطت سهوا من الحكومة، حيث جعلت الصناعة تابعة لوزارة التجارة والصناعة، لصاحبها رشيد، وأنه انشغل بالتجارة وترك الصناعة، وهو مشغول بعقد اتفاقات تجارية مع دول العالم تكون عادة لصالح هذه الدول وليس لصالحنا فهم يصدرون لمصر أو يستثمرون فيها، دون أن نكون قادرين على ممارسة العكس!

ولعلكم سمعتم في كثير من الخطب الرئاسية والبيانات الوزارية حديثا عن المنطقة الصناعية الكبرى في غرب السويس بالتفاهم مع الصين، كواحدة من أهم منجزاتنا الصناعية، حيث صدر قرار جمهوري بإنشائها عام ٢٠٠٣ على مساحة ٩٠ كيلو مترا، ثم تبين أنها لا تزال بعد ٧ سنوات مجرد قطعة من الصحراء الجرداء! رغم إنفاق ١٠٠ مليون جنيه عليها حتى الآن!! وأن نشاط الهيئة العامة المختصة بهذا المشروع قد اقتصر على بعض المقايسات والمؤتمرات والندوات والسفريات إلى الخارج. وقد تبين بعد إصدار القرار الجمهوري أن ٧٠ كيلومترا من الـ٩٠، مملوكة لرجال أعمال كأحمد عز وغيره. ومع ذلك فحتى الـ٢٠ كيلومترا لا تزال بدون أي نوع من المرافق: كهرباء - مياه - اتصالات - غاز طبيعي. ومع ذلك فإن مرتبات الشباب المعينين بالهيئة - التي لم تتجاوز قطعة أرض صحراوية جرداء - وصلت إلى ١٢ ألف جنيه شهريا، وهم بلا شك من الشباب المحظوظ ذوي الوساطات العالية. أما رئيس الهيئة السابق فقد حصل على ٤٢ ألف جنيه كمصاريف مكالمات محمول سيادته خلال ٩ شهور، ولا ندري كم سيأخذ إذا كان العمل قد بدأ فعلا؟! وأن الشركة فتحت مكتبها في الزمالك (وليس في السويس!) بـ ٨٠٠ ألف جنيه كإيجار، وأن العلاقات العامة (رغم أن العمل لم يبدأ بعد) بلغت تكاليفها بـ ٤٠٠ ألف جنيه أيضا خلال ٩ شهور (وهي المدة التي كتب عنها تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات) أيضا خلال هذه المدة حصل مستشارون

على ٤٠٠ ألف جنيه، ولا ندري في ماذا يستشارون؟! بالإضافة لنصف مليون جنيه فى مجال السفر للخارج.

ألم أقل لكم إن أخبار الاقتصاد وتحليلها مكانها في صفحة الحوادث؟!

ومع ذلك فلم يصل للنائب العام أي بلاغ حول ذلك، وماذا سيفعل النائب العام؟ هل سيتحول إلى وزير اقتصاد، ليتابع مختلف مشروعاتنا الاقتصادية الفاسدة؟ بل في كل مشكلات مصر نقول: (هذا بلاغ للنائب العام!!) حتى تحول النائب العام إلى رئيس جمهورية مصر، ومع ذلك ولأنه يعلم حدود سلطاته في الواقع، فإنه لا يبت في معظم ما يعرض عليه!! كذلك فإن أحوال الاقتصاد يمكن تناولها في باب أخبار خفيفة، فالمعروف أن كل صحيفة تخصص مساحة لراحة القارئ وتسليته يكون بها كلمات متقاطعة أو تنبؤات فلكية، وبعض الأخبار الخفيفة، عن طلاق فنانة، أو رجل عض كلبا في الأرجنتين.. إلخ، ويدخل في هذا الإطار ما قاله نظيف وعز مؤخرا، فالأول (رئيس الوزراء) تحدث عن شراء المواطنين لـ ٧٥٠ ألف جهاز تكييف خلال عام كدليل على الرفاهية والازدهار الاقتصادي، وارتفاع دخول المواطنين، وقال الثاني (أمين تنظيم حزب الحكومة) إن المواطنين اشتروا مليون سيارة. وهذا من قبيل كلام القهاوي حيث يجلس الناس في أوقات الفراغ يلعبون النرد (الطاولة) ويتحدثون في شئون البلاد، ببعض الملاحظات المتقطعة بين كل رمية زهر

وأخرى. فهل وصلت السطحية إلى هذا الحد عند المسئولين عن اقتصاد البلاد، أم هو الإفلاس والعجز لأنهم لا يستطيعون أن يقولوا الحقيقة (إنهم وباقي أعضاء المجموعة قد حققوا مكاسب هائلة لأنفسهم!). فإذا كانت هذه العقلية هي التي تدير اقتصاد بلد بحجم مصر، فلماذا يصيبنا الاستغراب من أحوالنا؟! إن زيادة شراء أجهزة التكييف كارثة، لأنها تكلفنا المليارات ليس لأنها مستوردة فحسب، بل بما تشكله من إنفاق على الطاقة. وهي كارثة لأنها تكشف أننا نبني مساكننا بشكل خاطئ. وهي كارثة لأنها تعني سوء توزيع الدخل، فكثرة شراء التكييف، معناه زيادة استهلاك الطبقة العليا، لأن شراء فيلا جديدة لأي كبير تعني شراء ١٠ أجهزة (إذا كان لديه ١٠ غرف)، وقد تؤدي زيادة الحرارة في الأعوام الأخيرة إلى قيام جزء من الطبقة المتوسطة بشراء تكييف بالتقسيط، وفي هذه الحالة يكون في ذلك عبء كبير على الأسرة، ليس بسبب الأقساط وحدها، ولكن بسبب فاتورة الكهرباء التي لم يقدروها. وأن مراعاة حرارة الطقس في عمليات البناء ضرورية لمنع هذه الظاهرة، لأنها مدمرة لموارد الطاقة المحدودة.

أما شراء مليون سيارة فهو كارثة أخرى، ففي سنغافورة يتم رفع أسعار السيارات عن عمد لتقليل استهلاك السيارات، وزيادة الاعتماد على المواصلات العامة مع توفيرها بطبيعة الحال، وهذا يمنع الاختناقات المرورية، ويمنع التلوث (مع ملاحظة أن مستوى الدخول

مرتفع بسنغافورة عن مصر بكثير جدا!) كذلك وبنفس معيار شراء التكييف، فإن الطبقة العليا تشتري سيارة لكل فتى وفتاة للذهاب إلى الجامعة أو للعمل أو للترفيه! وكذلك سيارة للزوج وسيارة للزوجة. وزيادة استهلاك السيارات دليل آخر على عدم العدالة في توزيع الدخل، فهناك العاملون بشركات أجنبية قادرون على ذلك دون غيرهم. كذلك فإن السيارات تُشترى للشركات، أو لتكون سيارات أجرة، وهذه الأخيرة تكون بالتقسيط.. كذلك فإن الاعتماد على الحل الفردي لأزمة المواصلات في ظل نفس الكم من الطرق، سيؤدي - بل أدى بالفعل - إلى حالة من الانسداد المروري، وسنصل إلى حالة من التوقف التام في القاهرة إذا استمرت هذه المعدلات، بينما سيظل معظم المصريين لا يقدرون على امتلاك سيارة، باختصار إن زيادة استهلاكنا للتكييف والسيارات في ظل أحوالنا الراهنة كوارث لا منجزات!

***

(٢٣) نريد ماسح أحذية..

لا رجل أعمال ولا أستاذ جامعة!

لا يمكن تقييم أي مجال من مجالات الحياة بعيدا عن السياسة، خاصة الاقتصاد، فالاستكبار هو علة البشرية، والاستكبار هو الذي أذل الشعوب وسرق قوتها وخرب اقتصادها. لا أستطيع إلا الانحناء احتراما وإعجابا بالشعب البرازيلي ورئيسه المنتهية ولايته منذ أيام (لولا دا سيلفا) الذي ترك قصر الرئاسة بعد ٨ سنوات من الحكم على فترتين، ورفض المطالب بتعديل الدستور كي يستمر في الحكم بالانتخاب الحر النزيه غير المزور وقد بلغت شعبيته ٩٠٪ في استطلاعات غير مزورة أيضا! وكانت المطالبة بالتمديد للرئيس البرازيلي شعبية ومخلصة لا من ثلة منافقين. ولكن «لولا دا سيلفا» كرم شعبه قبل أن يكرم نفسه بأن رفض تعديل الدستور، وخرج من الحكم شامخا، وبقي حكامنا الفاشلون يجللهم الصغار بعد أن انحطت أحوالنا في البلاد العربية إلى الدرك الأسفل، خرج لولا دا سيلفا بعد ٨ سنوات فقط في الحكم، حول خلالها البرازيل من دولة مديونة وفاشلة إلى ثامن أكبر اقتصاد في العالم. وقد ارتبطت هذه القفزة التنموية بمحاربة الفقر، حيث قامت سياسته على تقديم معونات شهرية للفقراء لتوفير الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، وضمان حد أدنى للأجور، ورفع الأجور دوريا

بما يزيد على معدل التضخم، وأنشأ وزارة خاصة بذلك سماها (وزارة التنمية الاجتماعية وإزالة الجوع)، وهو في نفس الوقت لم يفته الاهتمام بالبنية التحتية (التي صدعنا النظام المصري بها منذ ٣٠ عاما!!)، وخفض الضرائب على الفقراء، وقام بتحديث قطاع الطاقة، ولم يدمر القطاع العام، بل قام بإنشاء مشروعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، لضمان دور الدولة في قيادة التنمية. ومن المتوقع خلال ٥ سنوات أن يقفز الاقتصاد البرازيلي من الموقع الثامن إلى الخامس على مستوى العالم، سابقا بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وأخرج حكم دا سيلفا ٢٠ مليون برازيلي من حد الفقر، وأدخل ٢٩ مليون آخرين في حيز الطبقة المتوسطة، وسدد كل ديون البرازيل لصندوق النقد الدولي قبل الموعد المحدد بعامين! بعد تحقيق فائض في الميزانية، وتحولت البرازيل من دولة غارقة في الديون إلى دولة دائنة. وتحول الميزان التجاري من العجز إلى الفائض، وتضاعفت قيمة العملة البرازيلية في مواجهة الدولار (د. محمد السيد سليم).

عندما تتابع هذه النتائج المبهرة يصيبك الدوار والذهول، هل حدث هذا في نفس العالم الذي نعيش فيه، ولماذا في بلادنا نبدو منذ أكثر من ثلاثين عاما كمن يدفع سيارة خربة بأيديه، ويقول إننا نتقدم وانتظرونا في آخر النفق؟! وتتذكر التصريحات «العميقة» لمفيد شهاب عن حكم الفرد (الفرعون) الذي يتلاءم مع مصر منذ عهد الفراعنة، دون أن يُذكرنا بما أصابنا من حكم الفرد؟!

في مسألة إدارة الاقتصاد مرت البلاد مؤخرا بمرحلتين: مرحلة الاعتماد على أساتذة الاقتصاد بالجامعات، ثم انحدرنا إلى مرحلة رجال الأعمال الذين يديرون الدولة ومشروعاتهم الخاصة في حزمة واحدة!!

والمرحلة الأخيرة هي انحراف كامل عن سنن إدارة المجتمعات، إذ يتعين على رأس الدولة أن يكون محايدا بين الفئات المختلفة للشعب، وأن يلعب دور التوازن بينها، وأن ينحاز للأضعف حتى يقوى، فالأقرب إليه (هو المريض حتى يشفى، والمسافر حتى يعود، والضعيف حتى يقوى)، أما أن تتولى فئة هي بطبيعتها صاحبة المال والنفوذ إدارة البلاد فهذا هو الخراب المستعجل، لأنها ستغلب مصالحها الخاصة، وستنحاز لمصالح فئتها، بالإضافة لأن عقليتها التجارية ستغلب عليها حتى وإن افترضنا حسن النية (المغربي وزير الإسكان قال إن البناء على قطعة أرض زراعية أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية!).

أما أساتذة الجامعات فالعيب ليس فيهم، ولكن في اختيار صنف معين منهم ليس من خريجي جامعات الغرب (خاصة أمريكا وكندا) فحسب، بل لأنهم مشبعون بالفكر الاقتصادي الغربي، ولا يعرفون ما الذي يفيد تجربتنا التنموية وماذا يضرها؟! بل إنهم توقفوا عن متابعة ما يحدث في الغرب على أرض الواقع من زيادة دور الدولة في الاقتصاد، فهذا لم يدرسوه في الجامعات الغربية عندما كانوا هناك، والزمن تخطى ما درسوه.

العيب الأساسي في غياب العقلية السياسية والرؤية الشاملة لإدارة الحكم، ولذلك قلنا في العنوان إن ماسح الأحذية أفضل من أستاذ الجامعة ورجل الأعمال، لأن ماسح الأحذية (لولا دا سيلفا)، أو هكذا بدأ حياته لينفق على إخوته بعد أن هجر والده الأسرة وتزوج بسيدة أخرى، واضطر لولا أن يترك المدرسة في الصف الرابع، أي أنه لم يحمل شهادات، ولكنه تعلم السياسة في مدرسة النقابات العمالية، وفي السجون بسبب مقاومته الحكم العسكري الاستبدادي والتابع للولايات المتحدة، وشارك في إنشاء أول حزب اشتراكي بالبرازيل عام ١٩٨٠، وفي البرلمان عندما انتخب لعضويته (البرازيل لا توجد فيها نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين!!)، وساهم في النضال من أجل إسقاط حكم العسكر وإقامة ديمقراطية حقيقية عام ١٩٨٩، وهُزم لولا في انتخابات الرئاسة مرتين وفاز في الثالثة عام ٢٠٠٢.

هذه إذاً هي المدارس والجامعات التي تخرج منها وتعلم منها ما غير به وجه البرازيل، وهي المدارس التي أغلقت في مصر (النقابات - الأحزاب - الانتخابات الحرة)، ولم يبق منها إلا السجون التي لا يستغنون عنها!! أما رسالة الدكتوراه التي قاد بها لولا دا سيلفا التحول البرازيلي، فهي طهارة اليد ومحاربة الفساد وإقامة العدل الاجتماعي، والإيمان بدور الدولة في التنمية، والحفاظ على نزاهة الانتخابات والديمقراطية، وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي ورفض الهيمنة الأمريكية دون الدخول

في معركة مع الولايات المتحدة، بل إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ندية معها. وعدم الانصياع لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإعطاء أولوية للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الجيران (أمريكا اللاتينية) ومع دول الجنوب.

وفوق كل ذلك فإن دا سيلفا لم يترك البرازيل للمجهول، بل للاستمرار في نفس هذه السياسات لأن مرشحة حزبه وتلميذته «ديلماروسيف» قد فازت بالانتخابات الرئاسية بـ ٥٨٪ (وليس بـ ٩٧٪!!).

***

(٢٤) حقق أحلامك!

فكرت جديا في تغيير اسم هذه الرسائل عندما أتحدث عن شئون الاقتصاد المصري، إلى رسائل فكاهية!، حقا إن ما يحدث في الاقتصاد المصري كوارث تدمي القلوب، ولكن الفكاهة أيضا تخفف الآلام وتسري على القلب، وينصح الأطباء مرضى القلب بالضحك - ولكن بدون إفراط - لأن هذا يفيد عضلة القلب، كما أن الضحك يساعدنا على ألا نموت كمدا.

وزير المالية سمعته سيئة جدا، فهو المشتهر عنه أنه يسطو على جيوب الغلابة والفقراء تحت مسمى جمع الضرائب، بينما يعفي أغنى أغنياء مصر، ساويرس والذي تمتلك عائلته ثلث رؤوس أموال الشركات المتداولة في البورصة، يعفيه من ٢ مليار جنيه لدى المحاسبة الضريبية. أراد الوزير أن يحسن صورته ويتحول فجأة إلى نصير الفقراء فقرر أن يحقق أحلامهم بقروض ميسرة لكل موظفي مصر (٦ مليون) فإذا كانت أسرة الموظف مكونة من أربعة في المتوسط فالقروض يستفيد منها ٢٤ مليون مصرى! بل ولعل هذه الخطوة تأتي في سياق عام انتخابات الرئاسة، فتخصيص ١٠ مليارات للمساكين أقل واجب للدعاية الانتخابية، وإن كانت هذه أموال من البنوك سيتم استردادها من هؤلاء المساكين خلال ٥-٧ سنوات.

هذا المشروع الجبار جرى التفاوض عليه مع ٥ بنوك خلال ٦ شهور وهذا مجهود عسير ومشكور ومأجور لوزارة المالية، كما تم تخفيف إجراءات الحصول على القرض رعاية لوقت وأعصاب المقترض المسكين، فهو لن يذهب إلى البنوك، بل سيملأ استمارة فحسب لدى الصراف الذي يعطيه مرتبه، وهذا هو الحنان بعينه الذي انتظرناه طويلا!! والمشروع محكم ودقيق لم يفته شيء، بما في ذلك التأمين على حياة المقترض مقابل قسط بسيط (يدفعه المقترض!!) تحسبا لموته!! فالفقراء ملعونون ويموتون كثيرا حتى قبل بلوغ سن المعاش!! كما أنهم يخدعون الحكومة والدائنين بأسلوب آخر غير الموت، وهو الإصابة بعجز كلي أو مستديم وهذا محتمل جدا مع الانتشار الوبائي للسرطان والفشل الكلوي والكبدي وحوادث المرور خاصة الميكروباصات التي يستخدمها الموظفون الأشقياء!! والهدف من هذا التأمين لمصلحة الورثة، أي حتى لا يلتزم الورثة بسداد باقي الأقساط، ولا تلتزم أيضا بها أسر المصاب بعجز كلي مستديم والعياذ بالله. وهذه رحمة ما بعدها رحمة، حتى وإن كانت مرهونة بتأمين يدفعه المقترض بقسط بسيط!!

كل ذلك رائع ولا غبار عليه، ولكن ما الهدف من وراء هذا القرض غير الإجباري؟! فالطريف أن وزير المالية أكد أنه لا إرغام للموظف للحصول على هذا القرض!

ألم أقل لكم إنها رسالة فكاهية؟! ومتى كان القرض إجباريا؟! وهل سنصل يوما لفرض القروض على الناس بالإكراه؟! ما علينا.. ما الهدف من هذا القرض الذي تصل قيمته الإجمالية إلى ١٠ مليارات في العام الأول وهو عام انتخابات الرئاسة، ثم إلى ١٥ مليارا خلال عامين.

المشروع يهدف - كما قال وزير المالية - إلى حل مشاكل العاملين في الدولة أو الاستثمار في مشروعات صغيرة. وهذا أيضا رائع ولا غبار عليه. ولكن هل أصبحت قوانين الدولة تسمح لموظف الدولة رسميا بإقامة مشروعات استثمارية؟! يبدو ذلك من تصريحات الوزير وهذا تيسير جديد، فهل نحن على أعتاب الانحياز حقا للطبقات محدودة الدخل، أو المهمشين؟! يبدو ذلك من العنوان (حقق أحلامك).. لكن إذا استكملت باقي عناصر المشروع (المبادرة كما سماها الوزير) ستجد الأحلام كلها قد انهارت. فقد اتضح أن القرض قيمته ٥ آلاف جنيه إلى ٦٣٠٠ جنيها. ولا ندري أي مشكلة يمكن أن تحل، ولا نقول تحقيق حلم!! بهذا المبلغ. ثم عن أي مشروع استثماري يتحدثون!! بهذا المبلغ الرمزي. لا شك أنه يساعد في شراء بعض الأجهزة الكهربائية أو شيء من هذا القبيل، ولا بأس من ذلك، ولكن المحلات التجارية توفر البيع بالتقسيط للمواطنين منذ عشرات السنين، لسلع بأقل أو أكثر من ٥ آلاف جنيه فما الجديد هنا لتحقيق الأحلام. بل إن القطاع الخاص أيضا

يوفر كل التسهيلات فلا يذهب المقترض للبنك، ويوقع على مجموعة من الشيكات فحسب. لكن هناك عنصر آخر في «المبادرة» وهو أن خصم القسط سيصل إلى ثلث المرتب!! بدءا من الحاصل على مرتب قدره ٣٥٨ جنيها، وهذا يعني أنه سيعيش بمرتب ٢٤٠ جنيها لمدة ٥-٧ سنوات، وكأنه كان بإمكانه أن يعيش بـ ٣٥٨ جنيها!! كما أنه سيدفع فائدة ٧,٥٪ والهدف من ذلك هو استعادة القرض سريعا من هؤلاء الملاعين (قبل أن يموتوا) خلال ٥-٧ سنوات.

نحن إذن أمام مهزلة، ونكتة سخيفة. أما إذا اضطر الموظفون للاستفادة من هذا القرض ولا شك أن بعضهم سيفعل، فإن ذلك لن يحل لهم مشكلة أساسية، وسيزيد الاستهلاك غير الضروري بشكل مصطنع مما يزيد من معدل التضخم وضخ ١٠ مليارات مرة واحدة خلال عام ليس بالشيء القليل.

وأخيرا إذا كان بوش الصغير قد دعا الأمريكيين «للتسوق» عقب أحداث ١١ سبتمبر، وإذا كان التسوق هو شعار أي إدارة أمريكية عموما، فهذا يتناسب مرحليا مع حالة الاقتصاد الأمريكي وإن كان مدمرا على المدى الطويل. أما بالنسبة لنا فإنه مدمر على المدى المباشر والقصير. فالأصل أن يزيد الاستهلاك مع زيادة الإنتاج وأن تزيد الأجور مع زيادة الإنتاج، وإلا فنحن أمام طباعة سرية للبنكنوت، وهذا يفاقم التضخم بشكل سريع وخطير، فتتحطم أحوال الفقراء

والمساكين وعلى رأسهم هؤلاء الذين «سيحققون أحلامهم» من هذا المشروع البائس الذي هو أحد علامات النظام عموما، وسياسته الاقتصادية خصوصا.

* * *

(٢٥) قراءة في دروس تركيا الاقتصادية

تبدأ النهضة الاقتصادية في أي بلد بإشباع الحاجات الأساسية لأهل الوطن، وأن يزدهر الاقتصاد الوطني على أساس استيعاب السوق المحلي، وتحقيق وفورات من جراء ذلك، ثم تنداح الاستثمارات والقوى الوطنية الاقتصادية عموما إلى البلاد المجاورة، ثم تدخل الدول الكبرى في مرحلة ثالثة وهي الانداياح في السوق العالمي، بنفس نظرية الإناء عندما يمتلئ ويفيض الماء منه وحوله، ونظرية الفيضان الذي يصنع نهرا كبيرا يغذي العديد من الدول.

فإذا أردت أن تعرف هل توجد نهضة اقتصادية في بلد ما (وبدون قراءة تقارير وإحصاءات دولية) فإنك يمكن أن تعرف ذلك بالعين المجردة، إذا زرت البلاد المحيطة بهذا البلد، فإذا وجدت سلعه وشركاته منتشرة في الأسواق، تعرف أن هذا البلد يعيش نهضة اقتصادية.

مثلا عندما زرت أذربيجان، ونزلت إلى الأسواق لشراء بعض الهدايا لأسرتي وجدت السوق غارقا بالبضائع التركية والإيرانية، وهما بلدان مجاوران لأذربيجان.

وبنفس المنطق البسيط إذا زرت ليبيا والسودان ولم تجد بضائع مصرية رغم عراقة بلد كمصر وطول باعها في النشاط الاقتصادي

والزراعي والصناعي تاريخيا، تعلم أننا نعاني من اقتصاد فاشل ودولة فاشلة. فالمنطق الاقتصادي البسيط يقول إن التصدير للأسواق المجاورة أسهل وأرخص ويمكن أن يتم بوسائل برية كثيفة. فهذه التجارة أسهل وأكثر ربحا للمصدر والمستورد معا.

وبالفعل فإن الأسواق السودانية والليبية شبه خالية من أي بضائع مصرية.

تجربة تركيا مذهلة في التوسع الاقتصادي في البلدان المحيطة، حتى مع البلاد التي توجد معها مشكلات سياسية عويصة كالعراق؛ حيث إن الحدود التركية - العراقية هي نفسها منطقة كردستان، وحيث تتواجد في كردستان العراق قواعد حزب العمال الكردي الذي يحمل السلاح ضد النظام التركي، ومع ذلك فإن تركيا تحول هذه الحدود المعادية إلى حدود صديقة، وتحاصر حزب العمال الكردستاني بالاقتصاد بأكثر مما تحاصره بالدبابات والطائرات. فتركيا لا تزال معبرا أساسيا لنفط العراق إلى أوروبا وتحصل على نصيبها منه. وتعبر ١٥٠٠ شاحنة كل يوم من تركيا عبر زاخو (نقطة الحدود العراقية) حاملة مواد بناء تركية وملابس وأثاث وأغذية وكل شيء تقريبا يمكن أن يعرض في المحلات التجارية بكردستان العراق. وخلال عامين فقط من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ تضاعفت التجارة بين البلدين من ٣ إلى ٦ مليار دولار، ومن المتوقع خلال أعوام قليلة أن يصبح العراق أكبر سوق أمام الصادرات التركية! ويعمل ١٥

ألف تركي في مناطق كردستان العراق، وتمثل الشركات التركية (أكثر من ٧٠٠ شركة) ثلثي الشركات الأجنبية في المنطقة. وتم إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين (الفيزا) ولم يقل أحد في تركيا إن ذلك يضر بالأمن القومي التركي لأنه يسهل دخول الإرهابيين من حزب العمال! كما نفعل نحن هنا مع السودان وغزة، في حين أن ليبيا هي التي وضعت شرط التأشيرة على دخول المصريين! ونحن عاجزون عن إقناعها بالعدول عن ذلك. وتدير حركة إسلامية تركية ١٩ مدرسة، وتدرب ٥٥٠٠ طالب من العرب والتركمان والأكراد. إذن اقتصاد ثم تعليم ثم ثقافة، فبدأت الأسواق الكردية العراقية تغص بالأفلام والمسلسلات التركية، في سيديهات أو بالعرض في المقاهي. وتركيا تتعامل مع كل الفرقاء السياسيين السنة والشيعة، بينما اعتبرها البعض راعية السنة، فهي تقيم علاقات وثيقة مع التيار الصدري الشيعي وتستقبل وفودهم في أنقرة. فلا يمكن تحقيق خطة الانتشار الاقتصادي بدون انتشار سياسي، والنشاط التركي لا يقتصر على شمال العراق بل يصل إلى بغداد والبصرة (حيث توجد قنصلية هناك)، لكن تركيا تعمل على كل المحاور، وليس مع العراق فحسب، وكانت هي الدينامو والمستفيد الأول من بداية بناء سوق مشتركة مع ٣ دول عربية مجاورة: لبنان - سوريا - الأردن، وبعد أن تم إلغاء تأشيرات الدخول بين هذه الدول الأربعة فهناك خطط لتطوير الربط البري والسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري بينها،

وكذلك التعاون السياحي من خلال برامج سياحية مشتركة. ورغم أن جميع الأطراف مستفيدة من ذلك، إلا أن الدولة الأكثر حيوية (تركيا) ستكون هي الأكثر استفادة من الثمار، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، فهي مباراة سلمية / تعاونية، ولكل مجتهد نصيب، ولكنني أنظر الآن من المنظور التركي، فهي البلد الأكبر سكانا ومساحة وإمكانيات وتشهد نهضة صناعية واقتصادية، ونهضة عامة، وذلك خلال ٨ سنوات فحسب هي عمر حكم حزب العدالة والتنمية. ولكننا هنا - وبعد ٣٠ سنة من هذا الحكم، وبعد ٣٧ سنة مما يسمى السلام مع إسرائيل، ما يزال المسئولون هنا حين يتحدثون عن الاقتصاد يستخدمون لغة المستقبل (س) أو (سوف) نفعل كذا وكذا.

تركيا صدرت عام ٢٠١٠ بـ ١١٤ مليار دولار، الحكومة المصرية تقول إنها تصدر بـ ٢٠ مليار دولار أي قرابة الخمس. ولكن الوضع أسوأ من ذلك، فما هي مكونات صادراتنا، ما هي نسبة السلع الصناعية؟ أغلب صادراتنا من المواد الأولية والزراعية وهذه من سمات البلاد الممعنة في التخلف الاقتصادي. تركيا تصدر العمالة حتى للعراق، حتى لكردستان التي تأوي معارضة مسلحة لتركيا، ونحن - في مصر - نستورد العمالة بالآلاف من تايلاند وغيرها بينما يصرخ المصريون من البطالة.

وحتى في العلاقات التركية - المصرية فإن الشركات والبضائع التركية هي التي تأتي لمصر ولا يحدث العكس. والحكومة المصرية هي التي رفضت إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين.

إن الاقتصاد المصري أشبه بالوردة اليانعة التي تذبل وتموت أمام أعيننا، بينما لا يسعى أحد إليها بشربة ماء. كما قلت مرارا في رسائل سابقة، إن الحل في السياسة وليس الاقتصاد، لأن السياسة هي التي تحكم الاقتصاد ومختلف جوانب المجتمع. الإصلاح السياسي هو الذي يقود الإصلاح الاقتصادي، وما أسماه النظام إصلاحا اقتصاديا لم يكن سوى تخريب اقتصادى.

والتغيير السياسي هو الحل: نريد نخبة نظيفة شريفة تحكم البلاد.

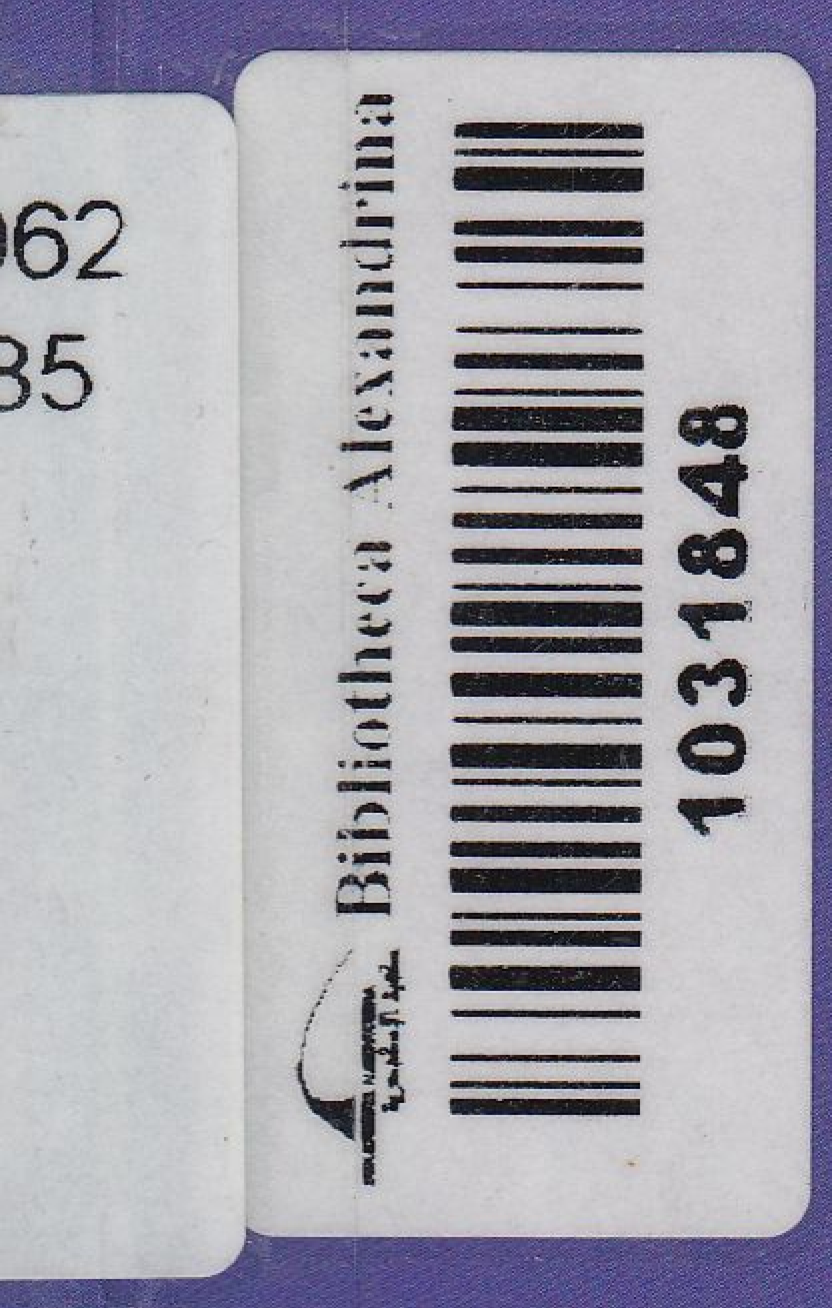
****

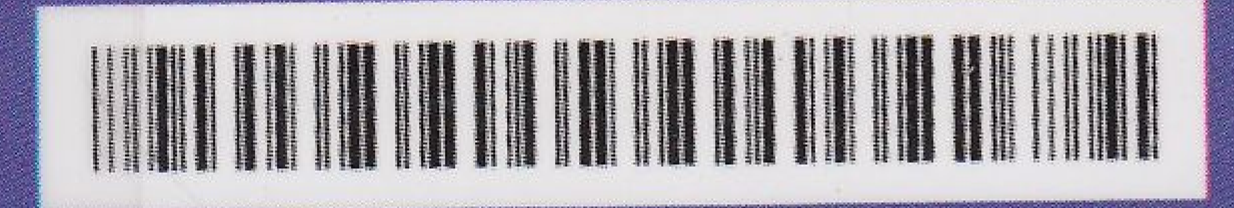
الفهرس

رقم الإيداع	٢٠١١/٥٤٠٢
I.S.B.N	977-10-2695-x

هذا الكتاب

يتعرض لكوارث عهد الطاغية (مبارك) في المجال الاقتصادي، ويقارن ذلك بالإنجازات الباهرة لبلدان أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية.





I.S.B.N. 977-10-2695-X

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر

دار الكتاب الحديث